جماعة الإخوان المسلمين في الكويت

د. فلاح عبدالله المديرس

الطبعة الأولى

١٩٩٤

جماعة الإخوان المسلمين في الكويت

د. فلاح عبدالله المديرس

الطبعة الأولى
١٩٩٤

جماعة (الإخوان المسلمين) في الكويت

(النشأة والتطور ١٩٤٧ - ١٩٩٢)

تمهيد :

يهدف هذا البحث الى دراسة نشأة وتطور العمل السياسي الديني في الكويت ممثلا بجماعة الإخوان المسلمين منذ عام ١٩٤٧م، وهو العام الذي شهد ظهور أول تنظيم إسلامي على المستوى القطري، حتى عام ١٩٩٠ حين سقطت الكويت تحت الإحتلال العراقي.

تدثرت التنظيمات الدينية في الكويت بدثار النشاط الإجتماعي - الديني، حيث اقتصر نشاط أتباعها خلال فترة الخمسينات، على التوجيه والإرشاد الإجتماعي بأسلوب ديني. وسبب ذلك يعود إلى عدم قدرة هذه التنظيمات على مواجهة الشعور القومي الذي كان سيد الموقف على الساحة العربية خلال تلك الفترة. إلا أن نهاية عقد الستينات شهد بداية التدهور للقوى القومية على إثر هزيمة النظام الناصري في حرب الخامس من يونيو ١٩٦٧. وقد أدى ذلك إلى تراجع الأطروحات الناصرية، وسقوط برنامج برجوازية الدولة في كل من مصر وسوريا والعراق والجزائر إضافة إلى تزامن هذا التراجع مع وفاة الرئيس جمال عبدالناصر.

وكان من الطبيعي أن تؤدي كل هذه الأسباب مجتمعة، إلى حدوث إنشقاقات داخل التنظيمات القومية في الوطن العربي، ولم يكن فرع «حركة القوميين العرب» في الكويت بعيداً عن ذلك. ومن المعروف أن فرع «حركة القوميين العرب» في الكويت كان يتزعم قيادة العمل الوطني في الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية، بحكم كونه يمثل قيادة الأقاليم في هذه المناطق. وتواكب مع هذا تصدي السلطة السياسية للقوى القومية إبتداءً بإصدار القوانين المعوقة للحريات العامة في عام ١٩٦٥ وانتهاء بإقدامها على تزوير نتائج انتخابات مجلس الأمة في الخامس والعشرين من يناير عام ١٩٦٧م.

أتاح هذا التراجع القومي، المجال للتنظيمات الدينية أن تبرز كقوة سياسية تنظيمية ضاغطة، كما ظهر ذلك في الصدام العلني بين القوى القومية وأعضاء هذه التنظيمات فيما عرف عام ١٩٧١ بِ(معركة الإختلاط) في جامعة الكويت [١]. ومنذ ذلك الحين تصاعد العمل الديني السياسي المنظم في المجتمع الكويتي، وتنازع بذلك، قيادة العمل السياسي كلا من القوى القومية واليسارية دون أن تكون للقوى الدينية الكلمة الفصل في هذا الموضوع.

إن متابعة ودراسة الظروف التاريخية والسياسية التي مهدت لظهور التنظيمات الدينية في الكويت تغدو الأمثل لمعرفة طبيعة هذه التنظيمات، وأي باحث يحاول الخوض في أمور الحركة الدينية في الكويت يواجه عدة عقبات: أولها سرية عمل التنظيمات الدينية بسبب حظر العمل الحزبي في الكويت، وكذلك سرية العمل الحركي الديني. العقبة الثانية تتمثل في نقص المعلومات حول التنظيمات وكيفية تطورها من خلال دراسة تنظيم الإخوان المسلمين الذي يعد التنظيم الرئيسي الذي يتزعم الإتجاه الإسلامي السني في

الكويت منذ أواخر الأربعينات، أما الجماعة السلفية فلم تظهر إلا في أوائل السبعينات. ولعل البعض يذكر «حزب التحرير»، لكن هذا التجمع السياسي كان مقتصراً على الوافدين من بلاد الشام، دون أثر فعال في المجتمع الكويتي.

جذور الحركة الدينية في الكويت:

عرفت الكويت الإتجاه الديني مع بداية القرن العشرين. وقد ساهم أنصاره مساهمة كبيرة في تطور المجتمع الكويتي اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً. وكان أنصاره من علماء الدين والتجار الذين تأثروا بزعماء الإصلاح الديني المستنير مثل جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ورشيد رضا وعبدالرحمن الكواكبي، [٢] ويعد الشيخ عبدالعزيز الرشيد والشيخ يوسف بن عيسى القناعي وياسين الطبطبائي وفرحان الخالد وخالد العدساني وغيرهم من المصلحين الكويتيين الذين أعجبوا بحركة النهضة في البلاد العربية، وسعوا إلى محاولة تحقيق ذلك في المجتمع الكويتي.

دعا المتنورون الكويتيون الذين يمثلون رواد النهضة الحديثة في الكويت، إلى إنشاء المدارس وتعليم العلوم الحديثة، وكان التعليم في تلك الفترة مقتصراً على الكتاتيب التي تدرس الطلاب حفظ القرآن وبعض العمليات الحسابية البسيطة، واستمرت الكتاتيب بالعمل حتى أواخر الخمسينات [٣]، وكانت أول مدرسة بدأ فيها تعليم العلوم الحديثة هي المدرسة المباركية وكان ذلك عام ١٩١٢ . وقد تضمن منهجها تعليم اللغة الإنجليزية والجغرافيا. وقد واجه ذلك معارضة كبيرة من قبل أنصار الإتجاه الإسلامي المتشدد المتمثل بالشيخ عبدالعزيز العلجي وغيره ممن اعتبروا التعليم الحديث بدعة وخروجا على التعاليم الإسلامية، وأنه يجب اقتصار

التعليم على حفظ القرآن والكتابة والقراءة، أما ما عدا ذلك مثل تعلم اللغات الأجنبية والجغرافيا، فهو يعد خروجاً على الإسلام.

وقد أدى ذلك بالشيخ يوسف بن عيسى القناعي أن يبتعد عن إدارة المدرسة المباركية بسبب الضغوط التي مارسها المتشددون الذين استغلوا منابر المساجد لتحريض الناس ضد المصلحين العرب والمتنورين من الكويتيين. وفي عام ١٩٢٠ أسست المدرسة الأحمدية، وتولى التدريس فيها المدرسون الذي قدموا من مصر لتدريس العلوم الحديثة. وفي عام ١٩٢٤ أسس المتنورون الكويتيون مدرسة السعادة.

وفي عام ١٩١٣ خطا المتنورون الكويتيون خطوات أخرى بتأسيسهم «الجمعية الخيرية» والتي كان الغرض الأساسي من تأسيسها مواجهة الحملات التبشيرية، وإرسال الطلاب الكويتيين إلى الجامعات الإسلامية في البلاد العربية كمصر وبيروت ودمشق لتلقي العلوم الحديثة [٤].

وفي عام ١٩٢٣ مضى المتنورون الكويتيون في خطواتهم الإصلاحية والتي لم تقتصر فقط على إدخال التعليم الحديث، بل تعدى ذلك إلى نواح ثقافية أخرى حيث تم تأسيس أول مكتبة أهلية في الكويت، وأجريت أول انتخابات لمجلس إدارة «المكتبة الأهلية» للإشراف على أعمال المكتبة. وحوت «المكتبة الأهلية» الكثير من الكتب والمجلات العربية مثل المنار والمؤيد وغيرها، كما اضطلعت «المكتبة الأهلية» بمهمة نشر الثقافة، حيث بدأت تتداول في الكويت ولأول مرة المجلات العربية. وقد أثار هذا التوجه حفيظة الإتجاه الديني المتشدد الذي شن حملة على المتنورين العرب والكويتيين واعتبروا قراءة الجرائد والمجلات بدعة من المحرمات، وتم تكفير إحدى العائلات الكويتية وهي عائلة الخالد، لأنها اشتركت في المجلات العراقية،

وأصدروا فتوى بتكفير جميع من يقرأ أو ينقل أو يعمل على ترويج هذه البدع[٥]. وعند صدور أول مجلة كويتية (مجلة الكويت) التي أصدرها الشيخ عبدالعزيز الرشيد في عام ١٩٢٤ كان يدور على صدر صفحاتها جدال بين الإتجاه الديني المتسامح والإتجاه الديني المتشدد حيث دخل الرشيد في معركة مع المتشددين من رجال الدين حول كروية الأرض[٦]! وعندما أسس المتنورون الكويتيون أول ناد ثقافي عام ١٩٢٠ والذي أطلق عليه «النادي الأدبي»، كان من أبرز نشاطاته دعوة المصلحين العرب لإلقاء المحاضرات الفكرية والثقافية من أمثال الشيخ رشيد رضا وعبدالعزيز الثعالبي. وقد أثار هذا النشاط الفكري والثقافي حفيظة الإتجاه المتشدد الذي دعا أنصاره إلى قتل رشيد رضا. وفي هذا الصدد يحدثنا الشيخ عبدالعزيز الرشيد في كتابه الموسوم «تاريخ الكويت» عن حكم بعضهم بكفر الأستاذ الكبير السيد رشيد رضا واستحلال دمه حتى أن بعضهم حاول قتله[٧]. واستمر الإتجاه الديني المتشدد بالعمل ضد الإتجاه النهضوي، وحاول بعضهم قتل ثلاثة من رواد النهضة الفكرية في الكويت من خلال الفتوى الدينية التي أعلنها زعيم هذا الإتجاه والداعي إلى هدر دم الشيخ يوسف بن عيسى القناعي والشيخ عبدالعزيز الرشيد والشاعر صقر الشبيب، وأكدت هذه الفتوى أن الذي يقدم على قتل هؤلاء الثلاثة سوف يدخل الجنة بغير حساب[٨]. ومثلما كان للمتنورين الكويتيين دور كبير على الصعيد الفكري والثقافي في تطور المجتمع الكويتي كان لهم كذلك مساهمات فعالة على صعيد تطور الكويت سياسياً بمشاركتهم في عضوية أول مجلس استشاري عرفته الكويت. ومن أبرز المشاركين في عضوية المجلس الإستشاري الذي أسس عام ١٩٢١ في عهد الشيخ أحمد الجابر الصباح، الشيخ يوسف بن عيسى القناعي والشيخ عبدالعزيز الرشيد، كذلك كان للتيار الديني المتسامح نشاط بارز في حركة الإصلاح السياسي التي شهدتها الكويت في عام ١٩٣٨ والتي انبثق على أثرها

أول مجلس نيابي في الكويت وكان الشيخ القناعي أحد أعضاء هذا المجلس وخالد العدساني سكرتيراً لهذا المجلس.

إستمر الصراع بين الإتجاه الديني المتشدد والإتجاه الديني المتسامح، وتحول هذا الصراع إلى مواجهة بين جيلين، قديم يتمسك ببقاء وجوده، ومتحرر يطمح إلى دفع عجلة التطور. وأسفر هذا الصراع عن استمرارية التيار النهضوي واندحار التيار الديني المتزمت الذي كان يصر على المحافظة على القديم وأفكاره البالية (٩).

مما سبق، يمكن القول أن التيار الديني بشكل عام لم يتجسد في شكل تنظيمات دينية ذات طابع سياسي، وأن دوره في المجتمع كان طبيعياً للعوامل التالية:

العامل الأول: أن المجتمع الكويتي مجتمع إسلامي بطبعه، ومن ثم كان لا بد من وجود دور فعال للتوجهات الدينية سواء منها المتشددة أو المتسامحة.

العامل الثاني: أن الكويت ومنطقة الجزيرة والخليج العربي رزحت سنوات طويلة تحت تأثير الإمبراطورية العثمانية التي أبقت المجتمعات بشكل عام في حالة سكون وتخلف شديدين بسبب الإنكفاء على الذات الذي ساد المشرق العربي في أواخر عصر السيطرة العثمانية.

العامل الثالث: ضعف سبل الإتصال بين الكويت وبقية أجزاء العالم.

العامل الرابع: ظهور الحركة الوهابية التي أسسها محمد بن عبدالوهاب في البلد الذي له حدود مشتركة مع الكويت، حيث عمل الوهابيون على بسط نفوذهم الديني على مجتمعات منطقة الجزيرة والخليج العربي.

وقد ساعدت هذه العوامل على إبقاء المجتمعات العربية سواء في الكويت أو في بقية منطقة الجزيرة والخليج العربي، فترة طويلة في العصور الظلامية بسبب تأثير الحركات السلفية التي ناخت على هذه المنطقة من الوطن العربي. وتواكب هذا مع الوجود الإستعماري البريطاني الذي هيمن على منطقة الجزيرة والخليج العربي ومن ضمنها الكويت، والذي سعى إلى أن تبقى مجتمعات هذه المنطقة في حالة تخلف حضاري.

الإخوان المسلمون : سنوات التأسيس :

عاصر الكويتيون مرحلة سياسية واجتماعية - حياتية صعبة في فترة الأربعينات التي شهدت سقوط تجربة المجلس التشريعي الأول لعام ١٩٣٨ على أثر مواجهة دموية بين أنصار المجلس والحكم، وقد ألقت هذه المواجهة بظلالها الكئيبة على المجتمع الكويتي [١٠]. وتبع ذلك نشوب الحرب العالمية الثانية، حيث انشغل الكويتيون بتدبير أمور حياتهم اليومية التي تمثلت في صعوبة الحصول على المواد التموينية [١١]، ومن الطبيعي في مثل هذه الظروف، أن يتم تجاهل الحديث عن القضايا السياسية من جهة، وأن تتركز جميع السلطات وبشكل استبدادي من جهة ثانية. وظل الأمر كذلك حتى وفاة الشيخ أحمد الجابر أمير الكويت، وتسلم ابن عمه الشيخ عبدالله السالم الحكم عام ١٩٥٠ . ومن المعروف أن الشيخ عبدالله السالم كان من مؤيدي المجلس التشريعي لعام ١٩٣٨، كما اشتهر بسياسته الليبرالية، وفي ظل هذا المناخ السياسي الذي أرساه الشيخ عبدالله السالم الصباح بدأت الأحزاب السياسية تشكل تنظيماتها الحزبية في الكويت، ويذكر الشيخ أحمد الشرباصي وهو أحد أعضاء بعثة الأزهر في الكويت في كتابه الموسوم «أيام الكويت» في وصفه للتيارات السياسية، أنه كانت هناك في الخمسينات «تيارات أربعة . . هناك تيار الفكرة الإسلامية، وتيار القومية العربية، وتيار المصلحة الإقليمية،

وتيار النزعة الإنسانية»[١٢]، واستغل الإخوان المسلمون هذه الفرصة وبدأوا في تشكيل أولى خلاياهم الحزبية من خلال الأندية الرياضية والثقافية.

في منتصف الأربعينات تعرف عبدالعزيز العلي المطوع وهو ينتمي إلى عائلة القناعات التي تعد من العائلات المعروفة، على مؤسس حركة الإخوان المسلمين حسن البنا، وذلك أثناء دراسته في القاهرة. وفي عام ١٩٤٧ استطاع المطوع تأسيس أول مجموعة للإخوان المسلمين في الكويت على شكل شعبة[١٣]. وقد واجه الإخوان المسلمون في الكويت عدة عقبات بالنسبة لتأسيس فرع لتنظيمهم في الكويت، منها أولاً: أن الكويتيين يشعرون بشيء من التخوف تجاه التيار الديني، وخشيتهم من سيطرته على حياتهم، خاصة وهم يعلمون ما يقوم به المتدينون في السعودية. ولعل كلمة (إخوان) تثير في نفسهم الذكريات المريرة التي عاصروها عند هجوم (الإخوان) - الوهابيين - على الكويت عام ١٩٢١.

أما العقبة الثانية: فتتمثل في حساسية الكويتيين من عبارة «حزب» وقد أدى ذلك بمؤسس جماعة الإخوان المسلمين في الكويت إلى اقتراح إقامة واجهة إجتماعية لعمل الإخوان المسلمين التنظيمي، فاقترح المطوع على حسن البنا أن تكون التسمية «جمعية الإرشاد الإسلامي»[١٤]. وفي هذا الصدد يقول حسن البنا: «ليس بلازم في الدعوة أن تكون باسم جمعية الإخوان المسلمين فليس غرضنا إلا إصلاح النفوس وتهذيب الأرواح، فلتكن الدعوة إلى مدارس الأنصار ومعاهد حراء وأندية التعارف... ثم تتكون جماعات»[١٥]، ولا تعد تسمية «جمعية الإرشاد الإسلامي» في الكويت أمراً جديداً بالنسبة لجماعة الإخوان المسلمين، حيث أن جماعة الإخوان المسلمين في سوريا قد اتخذوا أسماء مختلفة مثل دار الأرقم وجميعة المكارم عند بداية تأسيسهم للتنظيم[١٦].

في عام ١٩٥٢ تم إشهار «جمعية الإرشاد الإسلامي» قانونياً، وقد تزامن تاريخ تأسيس الجمعية مع توافد أعضاء من «جماعة الإخوان المسلمين» المنتشرة في مصر وبقية فروع الإخوان المسلمين في بلاد المشرق العربي والعالم الإسلامي، وكانت العضوية في الأندية والهيئات الشعبية الكويتية التي تم إشهارها في الخمسنات تسمح بالعضوية العاملة لغير الكويتي، وقد استغلت جماعة الإخوان المسلمين هذه الفرصة ودفعت بأعضائها، الذين توافدوا إلى الكويت بهدف العمل سواء بالسلك التعليمي أو بالمرافق الأخرى، للإنتساب إلى الجمعية. وقد كان لهؤلاء دور كبير سواء على مستوى التثقيف أو التنظيم. ويذكر أحمد السقاف في محاضرة له عن تطور الوعي القومي في الكويت، أن عناصر جماعة الإخوان المسلمين في الخمسينات شاركت في إلقاء عدد من المحاضرات التثقيفية إلى جانب نشاطهم في المجال التنظيمي[١٧]، وتم انتخاب عبدالعزيز العلي المطوع مؤسس «جماعة الإخوان المسلمين» في الكويت، كأول مراقب عام «لجمعية الإرشاد الإسلامي» في الكويت، في حين تولى رئاسة الجمعية الشيخ يوسف بن عيسى القناعي، والذي ينتمي أسرياً للمؤسس، ومن أبرز أعضائها رئيس مجلس الأمة الأسبق محمد العدساني، ووزير التربية والتعلم الأسبق خالد المسعود الفهيد[١٨]. كانت الأهداف المعلنة «لجمعية الإرشاد الإسلامي» تتمثل في نشر الثقافة الإسلامية وبعث روح التدين وعرض الإسلام على أنه عقيدة ونظام عالمي صالح لمعالجة المشاكل الإقتصادية والإجتماعية[١٩]. ومع أن قانون الجمعية يدعو إلى عدم التدخل في الشؤون السياسية على أساس أنها جمعية دينية[٢٠]، إلا أنه يمكن القول أن الجمعية تمثل واجهة اجتماعية يمارس من خلالها أعضاء «جماعة الإخوان المسلمين» في الكويت نشاطهم السياسي، وغطاء لعملهم التنظيمي حيث تعمدت العناصر الحركية من «جماعة الإخوان المسلمين» بأن يغلفوا نشاطهم الحزبي بالدين الإسلامي، كما هو حال الأندية والهيئات الشعبية

الأخرى مثل «النادي الثقافي القومي» الذي أسس في الفترة نفسها، كان بمثابة واجهة إجتماعية لفرع «حركة القوميين العرب». كذلك «نادي الإتحاد العربي» المعروف بتوجهه السياسي البعثي حيث ينتمي أعضاؤه سياسياً إلى «حزب البعث العربي الإشتراكي».

ويدلل أحمد الشرباصي أحد العناصر المنتمية «لجماعة الإخوان المسلمين» وعضو بعثة الأزهر في الكويت التي وفدت إلى الكويت في أوائل الخمسينات، على ما ذهبنا إليه من تحويل الغرض الأساسي الذي من أجله تم إشهار «جمعية الإرشاد الإسلامي» في الكويت حيث يقول: «والناظر في قانون الجمعية يرى أن مناهجها وأهدافها كثيرة واسعة وتلك طبيعة الدعوات الإسلامية الحديثة، لأن دعاة الفكرة الإسلامية الآن يؤمنون بأن الإسلام دين ودولة، وعبادة وقيادة، مصحف وسيف، ومسجد ومدرسة»[٢١]. ويشبه الشرباصي «جمعية الإرشاد الإسلامي» في الكويت بمثلها من الجمعيات الدينية في مصر[٢٢]. وعليه فإنه عندما نتحدث عن «جمعية الإرشاد الإسلامي»، نكون في الواقع نعني جماعة الإخوان المسلمين في الكويت.

البناء التنظيمي:

تم تقسيم مدينة الكويت من قبل «جميعة الإرشاد الإسلامي» إلى ثلاثة قطاعات: قطاع حي المرقاب، قطاع حي القبلة، وقطاع حي الشرق. وتعتبر هذه الأحياء من أكبر مناطق الكويت من ناحية الكثافة السكانية في فترة الخمسينات، حيث كانت الأغلبية من سكان الكويت تقطن في مدينة الكويت.

أما المناطق الخارجية والتي كان يطلق عليها قديماً تسمية «مناطق خارج السور» فالغالبية العظمى من سكانها هم من البدو في تلك الفترة، ولم تكن محل

اهتمام أعضاء الجمعية. وتم تخصيص أربعة أقسام لإدارة النشاط التنظيمي لجماعة الإخوان المسلمين في مدينة الكويت من خلال جمعية الإرشاد.

أولاً : قسم الطلبة ومسؤوليته التنظيمية تنحصر في تنظيم العناصر الطلابية في التنظيم الطلابي لجماعة الإخوان المسلمين.

ثانياً : قسم العمال ومسؤوليته التنظيمية تتمثل في تنظيم العناصر العمالية في التنظيم العمالي لجماعة الإخوان المسلمين.

ثالثاً : قسم التجار ومسؤوليته التنظيمية تتمثل في تنظيم التجار في صفوف «جماعة الإخوان المسلمين» وقد كان هذا القسم محل اهتمام، خاصة لما يمثله التجار من ثقل اجتماعي واقتصادي وسياسي داخل المجتمع.

رابعاً : قسم نشر الدعوة [٢٣].

ويماثل هذا التقسيم التنظيمي، تقسيم «جماعة الإخوان المسلمين» في مصر كما ورد في اللائحة الداخلية العامة للإخوان المسلمين في مصر [٢٤]. ويعد التنظيم الطلابي من أنشط الفروع التنظيمة للإخوان حيث كان له دور كبير في عملية تنظيم أعضاء جدد سواء من الكويتيين أو من أبناء الوطن العربي أو العالم الإسلامي من الوافدين، وضمهم إلى «مدرسة الإرشاد» التي اتخذت كواجهة تعليمية لنشر أيديولوجيتهم، وأفكارهم السياسية. وعن طريق «مدرسة الإرشاد» تخرج عدد من كوادر «جماعة الإخوان المسلمين»، ووصل عدد الطلبة المسجلين في «مدرسة الإرشاد» إلى أكثر من ٤٠٠ طالب، وكانت سياسة القبول المتبعة ميسرة بالنسبة للوافدين العرب وغير العرب من المسلمين، حيث لم توضع قيود على الإلتحاق في «مدرسة الإرشاد»، فمن حق أي مسلم أن يلتحق بالمدرسة بغض النظر عن جنسيته [٢٥]. ولم يقتصر نشاط التنظيم الطلابي للإخوان المسلمين على مدرسة الإرشاد بل امتد إلى المعاهد

والمدارس الحكومية، خاصة المعهد الديني الذي تحول إلى واجهة تعليمية أخرى«لجماعة الإخوان المسلمين» بحكم أغلبية الهيئة التدريسية المشرفة على التعليم والمبتعثة من الأزهر، وكان هؤلاء ينتمون إلى تنظيم الإخوان المسلمين في مصر. وكان نشاط الإخوان المسلمين أكثر وضوحاً في«مدرسة الشويخ الثانوية» والتي عدت مسرحاً للنشاط الحزبي لجميع الأحزاب السياسية على الساحة الكويتية، فهناك القوميون العرب والبعثيون والشيوعيون والإخوان المسلمون والتحريريون. وكان تنظيم الإخوان من أبرز التنظيمات السياسية [٢٦]، حيث لعبت عناصر الإخوان سواء المنتمون إلى هيئة التدريس من المصريين والعرب الآخرين أو الطلبة الكويتيون دوراً كبيراً في تنظيم الأعضاء ونشر أيديولوجية الإخوان بين الطلبة، وبرز أحمد الدعيج، أحد الطلبة الكويتيين، والمسؤول عن قسم الطلبة في تنظيم الإخوان في فترة الخمسينات، حيث كانت المهمة التنظيمية الموكلة له تنظيم الطلبة في أسر وهي مرتبة تنظيمية شبيهة بالخلايا. وحقق الإخوان المسلمون نجاحاً في جذب عدد من الطلبة الكويتيين، وكانت منشورات الإخوان المسلمين توزع في الفصول الدراسية. وامتد انتشار الأسر إلى الكثير من مدارس الكويت، وتميز نشاط التنظيم الطلابي للإخوان المسلمين بالتنظيم الجيد، فضلاً عن تفوقه تنظيمياً على القوى السياسية الأخرى كحركة القوميين العرب، والبعثيين، والشيوعيين [٢٧]. في بداية الستينات ترك أحمد الدعيج العمل التنظيمي، وحل محله الطالبان عيسى ماجد الشاهين وعبدالرحمن السعيدان، اللذان مارسا نشاطهما التنظيمي من خلال فرقة اليرموك الكشفية في «ثانوية الشويخ» واستطاعا جذب عددٍ من الطلبة إلى تنظيم الإخوان المسلمين [٢٨].

حاولت «جماعة الإخوان المسلمين» في الكويت الإمتداد إلى صفوف الطبقة العاملة، وتحقيقاً لهذا الغرض تم إنشاء قسم العمال من أجل

تجنيدهم، ولكن لم تلق هذه المحاولة النجاح. ويبرر أحمد الدعيج فشل الإخوان في زرع خلايا في صفوف الطبقة العاملة، بسبب غياب طبقة عاملة كويتية حقيقية في تلك الفترة (٢٩). والحقيقة أن ما فشل فيه «جماعة الإخوان المسلمين» لاقى بعض النجاح من قبل «حركة القوميين العرب». لهذا نلاحظ أن «حركة القوميين العرب» إستطاعت أن تخلق لها تنظيماً عالمياً عن طريق «النادي الثقافي القومي» و«نادي العمال». ومن خلال العمال الكويتيين الذي انضموا إلى صفوف الحركة في الخمسينات مثل: حسين صقر، حسين اليوحه وحسن فلاح، الذين شكلوا نواة للحركة العمالية في الكويت، وبنشاطهم تم تأسيس النقابات العمالية في الكويت والإتحاد العام لعمال الكويت (٣٠) وهذا يدل على سقوط التبرير الذي قدمه أحمد الدعيج.

وسعت «جماعة الإخوان المسلمين» في الكويت إلى صفوف التجار لكن لم يتحمس معظم التجار الكويتيين لهذه الدعوة، وكان مصير هذه المحاولة شبيهاً بمحاولتهم إختراق صفوف العمال (٣١). في حين وجدت (حركة القوميين العرب» إستجابة من التجار الذين انضموا إلى الحركة، وتحول «سوق التجار» إلى مركز رئيسي لـِ«حركة القوميين العرب»، فضلاً عن استخدامهم «الرابطة الكويتية التي قادت العمل الوطني في تلك الفترة (٣٢). وهذا بدوره يدل على تنامي الحس القومي لدى أبناء الشعب الكويتي بشكل عام، فضلاً عن سيطرة التيار القومي حينذاك، على الساحة العربية.

عمدت جماعة «الإخوان المسلمين» إلى إرسال بعض من العناصر الحزبية إلى سوريا، ومصر، والأردن، لتلقي دورات في العمل التنظيمي والتثقيفي والتدريب العسكري من خلال معسكرات فروع «جماعة الإخوان المسلمين» في تلك الدول (٣٣). وفي الوقت نفسه أرسل مكتب الإرشاد، والذي يعد أعلى هيئة قيادية في السلم التنظيمي «لجماعة الإخوان المسلمين» ومقره مصر، اثنين

من عناصره القيادية لتنظيم العمل الحزبي للإخوان في الكويت، وهما الفضيل الورتلاني وهو عضو في مكتب الإرشاد في مصر والذي لعب دوراً كبيراً في تنظيم عمل الإخوان المسلمين في اليمن في عام ١٩٤٧ [٣٤]، ونجيب جويفل وهو عضو قيادي في نظيم الإخوان في مصر [٣٥]. وعمل الإثنان من خلال لجان «جمعية الإرشاد الإسلامي مثل لجنة الدعوة [٣٦]، برئاسة السيد يوسف السيد هاشم الرفاعي وزير الدولة الأسبق، وخالد العيسى وزير الكهرباء الأسبق، على نشر دعوة الإخوان المسلمين من خلال قيام الفضيل الورتلاني مع العديد من عناصر الإخوان الذين يفدون إلى الكويت مثل أبو الحسن الندوي، بإلقاء المحاضرات التثقيفية الأسبوعية[٣٧]. كذلك ساهمت مجلة «الإرشاد» التي صدرت في بداية الخمسينات في نشر أيديولوجية الإخوان المسلمين. و«الإرشاد» مجلة شهرية صدر العدد الأول منها في عام ١٩٥٢ وهي تعتبر لسان حال «جماعة الإخوان المسلمين» في الكويت في تلك الفترة، وكان يرأس تحريرها مؤسس «جماعة الإخوان المسلمين» في الكويت عبدالعزيز العلي المطوع المراقب العام «لجمعية الإرشاد الإسلامي» وبعد ذلك تولى تحريرها المراقب العام الجديد للجمعية عبدالرزاق الصالح، وتولى عدد من قياديي الإخوان الكتابة في مجلة «الإرشاد» أمثال أبو الأعلى المودودي أمير الجماعة الإسلامية بباكستان، وأبو الحسن الندوي، محمد يوسف النجار، شاكر النتشة من فلسطين، ومصطفى السباعي المراقب العام في تلك الفترة «لجماعة الإخوان المسلمين» في سوريا وغيرهم [٣٨].

النشاط السياسي:

على الرغم من التنظيم الجيد الذي يتميز به الإخوان المسلمون في الكويت إلا أن انتشارهم الجماهيري كان محدوداً، إذ تفوق القوميون العرب على الإخوان المسلمين في هذا المجال بسبب سيطرة التيار القومي على الساحة

العربية، وأصبحت جميع الأندية الرياضية والثقافية والهيئات الشعبية الأخرى تحت سيطرة فرع «حركة القوميين العرب»، خاصة بعد ظهور «لجنة الأندية الكويتية» و«اتحاد الأندية الكويتية» و«الرابطة الكويتية»، تلك الإتحادات والروابط الشعبية التي قادت النضال الوطني في الخمسينات. كان تنظيم «حركة القوميين العرب» يشكل العمود الفقري لهذه الإتحادات والروابط، كما انضمت إلى هذه الإتحادات والروابط جميع جمعيات النفع العام عدا «جمعية الإرشاد الإسلامي». وعلى الرغم من عدم الإنضمام وبرغم الخلاف الأيديولوجي بين الإخوان والقوميين العرب إلا أن «جماعة الإخوان المسلمين» في الكويت شاركت في الحملة التي دعت إليها «لجنة الأندية الكويتية» من أجل تأييد مصر أثناء العدوان الثلاثي، وجاء في المنشورات التي أصدرتها «جمعية الإرشاد الإسلامي» «جاهدوا في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ادفعوا تبرعاتكم للجنة المركزية المثلة لجميع النوادي والهيئات، ودعت «جمعية الإرشاد الإسلامي» إلى التطوع في المراكز التي افتتحتها «لجنة الأندية الكويتية» [٣٩]، وفي منشور آخر للجمعية أبدت تهنئتها لمصر في انتصارها على العدوان الثلاثي [٤٠]. وساندت «جمعية الإرشاد الإسلامي» الثورة الجزائرية ووجهت مذكرة للحكومة الكويتية لفتح باب التبرعات المالية لمساندة الثورة الجزائرية. وتجدر الإشارة إلى الصيغة الدينية الواردة في منشورات «جمعية الإرشاد الإسلامي» [٤١].

أما على صعيد القضايا المحلية فقد شاركت «جماعة الإخوان المسلمين» في الإنتخابات التمثيلية التي جرت في عام ١٩٥٨، لانتخاب ممثلين عن الشعب في المجالس الإدارية الشعبية التي تشرف على نشاط الدوائر الحكومية [٤٢]. وتظهر لنا نتائج إنتخابات هذه المجالس ضعف الإخوان المسلمين وقوة التيار القومي الذي يجمع بين الناصريين و«حركة القوميين العرب» حيث فاز التيار القومي بمعظم المقاعد وسقوط معظم ممثلي الإخوان المسلمين.

الإنقسام الداخلي:

شهدت «جماعة الإخوان المسلمين» في الخمسينات ظهور تيارين متعارضين: التيار المعتدل والذي يتزعمه المراقب العام «لجمعية الإرشاد الإسلامي» عبدالعزيز العلي المطوع، والتيار المتشدد وتمثله مجموعة التنظيم الطلابي بقيادة محمد العدساني وأحمد الدعيج وعبدالرحمن العتيقي.[٤٣] وكان لنجيب جويفل دور كبير في توسيع رقعة الخلاف بين التيارين[٤٤]. ويتمثل محور الخلاف في طبيعة الموقف الواجب اتخاذه تجاه مسألة إعتقال قيادات الإخوان في مصر. كان التيار المتشدد يؤيد إتخاذ موقف واضح من النظام المصري، في حين كان أنصار التيار المعتدل، وهم يمثلون الأغلبية، يؤيدون الحياد. ولعل السبب يتمثل في المصالح الخاصة التي تربط بين هذه الأغلبية والنظام السياسي الكويتي، وأن اتخاذ موقف متشدد من النظام الناصري يهدد هذه المصالح بسبب العلاقات القائمة بين الكويت ومصر خاصة في مجال التعليم وغيرها من مجالات الخدمات العامة. وقد أدى هذا الخلاف إلى ابتعاد عدد كبير من مؤسسي «جمعية الإرشاد الإسلامي» عن العمل التنظيمي، كما استقال عبدالعزيز العلي المطوع من موقعه كمراقب عام «لجمعية الإرشاد الإسلامي» وحل محله عبدالرزاق الصالح. وقد كان لهذا الإنقسام أثره الواضح على الجماعة سواء على الصعيد التنظيمي أو الإنتشار الجماهيري[٤٥].

من العوامل التي ساعدت على تشرذم نشاط «جمعية الإرشاد الإسلامي»، قيام السلطات الكويتية بإغلاق الأندية الثقافية ومنع الصحافة عام ١٩٥٩، على أثر الصدام بين هذه السلطات والتنظيمات السياسية القومية، أثناء احتفال الأخيرة بمناسبة الذكرى الأولى لتأسيس الجمهورية العربية المتحدة، حيث ساد الإحتفال مناخ تحريضي ضد الأنظمة العربية

المعارضة للوحدة مثل النظام العراقي، وكذلك نقد السلطات الكويتية، الأمر الذي أدى إلى اعتقال زعماء حركة القوميين العرب مثل: الدكتور أحمد الخطيب، جاسم القطامي، خالد مسعود الفهيد، وعبدالله أحمد حسين، وعزل الأخيرين من منصبيهما. وكان من بين الجمعيات التي أغلقت «جمعية الإرشاد الإسلامي». واستمر الوضع حتى عام ١٩٦١، حين أعلنت الكويت استقلالها[٤٦].

مرحلة الستينات :

شهدت الكويت بعد الإستقلال نوعاً من الإنفراج الديمقراطي. وهناك عدة أسباب أدت إلى ذلك، **أولها** : مطالبة النظام العراقي بالكويت على أساس أنها جزء من العراق وأن الذين يتولون شؤون الحكم من أسرة الصباح يحكمون الكويت بصورة عشائرية. **ثانياً** : حاجة الشيخ عبدالله السالم لمساندة القوى القومية له في مواجهة النظام العراقي خاصة إذا عرفنا أن الشارع العربي في تلك الفترة كان ناصرياً. **ثالثاً** : إعطاء صورة مقبولة عالمياً من أن النظام الكويتي نظام ديمقراطي وذلك رداً على على الحملات التي كانت تشنها وسائل الإعلام العراقية أو عبر مندوب العراق في الأمم المتحدة. **رابعاً** : إستجابة للمطالبة بالمشاركة السياسية منذ عام ١٩٢١. ونجد أن من الخطوات التي اتخذها الشيخ عبدالله السالم هي الموافقة على عودة الأندية الرياضية، والثقافية والهيئات الشعبية بمزاولة نشاطها فأصبح نادي القوميين العرب الذي كان يعرف بـ «النادي الثقافي القومي» أصبح يحمل إسماً جديداً هو «نادي الاستقلال الثقافي». و«نادي المعلمين» حمل إسماً جديداً هو «جمعية المعلمين» و«نادي الخريجين» تحول إلى «جمعية الخريجين»، وفي ظل هذا المناخ السياسي اجتمع ثلاثون شخصاً من أعضاء «جماعة الإخوان المسلمين» ومناصريهم في ديوانية فهد الخالد وقرروا تأسيس «جمعية الإصلاح الإجتماعي». ومن الواضح أن هذه

الجمعية ليست سوى استمرار «لجمعية الإرشاد الإسلامي»[٤٧] . وتولى رئاسة الجمعية يوسف النفيسي، ثم أصبح يوسف الحجي، وزير الأوقاف السابق رئيساً لها، وبعد ذلك تولى رئاسة الجمعية عبدالله العلي المطوع الذي لايزال رئيساً وهو في الوقت نفسه مرشد «جماعة الإخوان المسلمين» في الكويت وعضو المكتب التنفيذي لـِ«جماعة الإخوان المسلمين» دوليا [٤٨] . وقد بلغ عدد الأعضاء المسجلين رسمياً في سجلات الجمعية حتى عام ١٩٨٩ (١١٧٠) عضواً [٤٩] . ولم تختلف الأهداف المعلنة «لجمعيةالإصلاح الإجتماعي» كما نص عليها النظام الأساسي للجمعية الصادر في عام ١٩٦٣ عن الأهداف المعلنة «لجمعية الإرشاد الإسلامي» [٥٠] . ومن أهم اللجان التي انبثقت عن «جمعية الإصلاح الإجتماعي» اللجنة الثقافية، وعن طريق هذه اللجنة يتم نشر الفكر الأيديولوجي للإخوان في المجتمع الكويتي، وتتولى هذه اللجنة عمل أسابيع مثل أسبوع رمضان، أسبوع الحج، وأسبوع القرآن [٥١] . وفي عام ١٩٦٨ تم افتتاح أول مركز لتحفيظ القرآن في مدرسة «الإرشاد الإسلامي» وبلغ عدد الطلاب المسجلين في هذه المدرسة ٨٨ طالباً. وبلغ عدد مراكز تحفيظ القرآن ٤٧ مركزاً، ٢٣ للطلاب و٢٤ للطالبا، وبلغ عدد منتسبي هذه المراكز ٥٠٠٠ [٥٢] . ويظن أنه عن طريق هذه المراكز يتم تجنيد عناصر جديدة «لجماعة الإخوان المسلمين» والتي تحولت إلى مقار حزبية غير معلنة في الكويت، ومن الجدير بالذكر أن هذه المراكز تتمثل مقارها في المساجد المنتشرة في جميع أنحاء الكويت والمراكز الدينية. وكذلك الأمر مع مجلة «المجتمع» التي حلت محل مجلة «الإرشاد» والتي تعبر عن فكر الإخوان المسلمين في الكويت. ويلاحظ أن معظم مقدمي البرامج الدينية ممن ينتمون إلى «جماعة الإخوان المسلمين»، إلى جانب الكتيبات والمطبوعات التي تنشرها «جمعية الإصلاح» ودور النشر التابعة للإخوان، كلها قد ساهمت في نشر أيديولوجية الإخوان المسلمين في الكويت.

جماعة الإخوان المسلمين والعمل البرلماني :

شارك ممثلو «جماعة الإخوان المسلمين» وأنصارهم من التيار الديني في أول انتخابات برلمانية عامة تشهدها الكويت لانتخاب أول مجلس تأسيسي في الكويت في عام ١٩٦٢ ، وكانت مهمة المجلس الأساسية هي وضع دستور للكويت، وتبين نتائج هذه الإنتخابات ضعف «جماعة الإخوان المسلمين» بشكل خاص وعموم التيار الديني بشكل عام، وتفوق «حركة القوميين العرب» والعناصر القومية الأخرى على الساحة البرلمانية، وفقاً للجدول المذكور لاحقاً.

جدول رقم (١)

عدد الأصوات التي حصل عليها مرشحو القوى القومية والدينية في انتخابات المجلس التأسيسي لعام ١٩٦٢[٥٣]:

اسم المرشح	الإتجاه السياسي	الدائرة الإنتخابية	عدد الأصوات	مجموع أصوات الناخبين	النسبة المئوية
السيد يوسف هاشم الرفاعي	إتجاه إسلامي	الأولى - الشرق	٤٠١	٢٠٨٨	١٩٪
عبدالعزيز الصقر	قومي عربي	الثانية - القبلة	٤٣١	٧١٦	٦٠٪
حمود زيد الخالد	قومي عربي	الثانية - القبلة	٣١٣	٧١٦	٤٤٪
د. أحمد الخطيب	حركة القوميين العرب	الثالثة - الشويخ	٣٦٠	٤٩٥	٧٢٪
يوسف المخلد	قومي عربي	الرابعة - الشامية	٣٧٤	١٢٨٠	٢٩٪
يعقوب الحميضي	حركة القوميين العرب	الخامسة - كيفان	٦٧٨	١٠١٦	٦٧٪
عبداللطيف ثنيان الغانم	قومي عربي	الخامسة - كيفان	٥٤٣	١٠١٦	٥٣٪
سليمان الحداد	حركة القوميين العرب	السادسة - الفيحاء	٦٤١	١٠٩٩	٥٨٪

ومن الجدول رقم (١) نجد أن مرشحى «حركة القوميين العرب» ومؤيديهم من المرشحين الذين ينتمون إلى الشريحة التجارية والمحسوبين على الخط القومي العربي، قد حققوا نتائج كبيرة، تدل على مدى إيمان الشعب الكويتي بفكرة القومية العربية.

الجدول رقم (٢)

عدد الأصوات التي حصل عليها مرشحو القوى القومية في انتخابات مجلس الأمة الأول لعام ١٩٦٣ :

إسم المرشح	الإتجاه السياسي	الدائرة الإنتخابية	عدد الأصوات	مجموع أصوات الناخبين	النسبة المئوية
عبدالعزيز الصقر	قومي عربي	الثانية - القبلة	٣٦٥	٧٦٢	٤٨٪
راشد الفرحان	قومي عربي	الثانية - القبلة	٢٦٦	٧٦٢	٣٥٪
عبدالرزاق زيد الخالد	حركة القوميين العرب	الثانية -- القبلة	٢١٥	٧٦٢	٢٨٪
محمد الرشيد	قومي عربي	الرابعة - الشامية	١٩٢	٧٦٢	٢٥٪
يوسف المخلد	قومي عربي	الخامسة - كيفان	٧٧٢	٢٣٢٦	٣٣٪
جاسم القطامي	حركة القوميين العرب	الخامسة - كيفان	١٠٤٦	١٧٥٩	٥٩٪
خالد المسعود	حركة القوميين العرب	الخامسة - كيفان	١٠٤٦	١٧٥٩	٥٩٪
يعقوب الحميضي	حركة القوميين العرب	الخامسة - كيفان	٩٥٠	١٧٥٩	٥٤٪
راشد التوحيد	حركة القوميين العرب	السادسة - القادسية	٦٤٣	١٧٥٩	٣٧٪
سليمان الحداد	حركة القوميين العرب	السادسة - القادسية	(٨٠٥)	١٤٦٧	٥٥٪
عبدالباقي النوري	حركة القوميين العرب	السابعة - الدعية	٦١٦	١٤٦٧	٤٢٪
خالد المضف	قومي عربي	السابعة - الدعية	٥٤٠	١٦٢٤	٣٣٪
حمود النصف	قومي عربي	الثامنة - حولي	٤٥٧	١٦٢٤	٢٨٪
د. أحمد الخطيب	حركة القوميين العرب	الثامنة - حولي	٩٣٧	١٢٢٠	٧٧٪
سامي المنيس	حركة القوميين العرب	الثامنة - حولي	٧٤٣	١٢٢٠	٦١٪
سليمان المطوع	حركة القوميين العرب	الثامنة - حولي	٦٨٤	١٢٢٠	٥٦٪

جدول رقم (٣)

عدد الأصوات التي حصل عليها مرشحو القوى الدينية في إنتخابات مجلس الأمة الأول لعام ١٩٦٣ :

المرشح	الإتجاه السياسي	الدائرة الإنتخابية	عدد الأصوات	مجموع أصوات الناخبين	النسبة إسم المئوية
السيد يوسف هاشم الرفاعي	جمعية الإرشاد الإسلامي	الأولى – الشرق	٧٣٤	٢٤٧٧	٣٠٪
محمد العدساني	جمعية الإرشاد الإسلامي	الرابعة – الشامية	٤٨٣	٢٣٢٦	٢١٪
عبدالعزيزي القطيفي	جمعية الإصلاح الإجتماعي	الرابعة – الشامية	٢٤٥	٢٣٢٦	١١٪
عبدالرحمن العمر	جمعية الإصلاح الإجتماعي	الخامسة – كيفان	٤٣٧	١٧٥٩	٢٥٪
عبدالله سلطان الكليب	جمعية الإرشاد الإسلامي	السادسة – القادسية	٢٩٧	١٤٦٧	٢٢٪
عبدالله العلي المطوع	جماعة الإخوان المسلمين	التاسعة – السالمية	٣١٥	١٦٣٣	١٩٪
أحمد بزيع الياسين	جماعة الإخوان المسلمين	التاسعة – السالمية	٢٧٣	١٦٣٣	١٧٪

يوضح الجدولان رقم ٢ ورقم ٣ الهزيمة الكبرى التي مني بها التيار الديني، فلم يصل إلى مقاعد مجلس الأمة إلا السيد يوسف هاشم الرفاعي عن الدائرة الإنتخابية الأولى – الشرق، والتي تعتبر معقل الشيعة في الكويت، وهذا يعطينا مؤشراً على أن نجاح السيد يوسف هاشم الرفاعي ليس راجعاً إلى قوة التيار الديني السني في الدائرة الأولى – الشرق، وأنما يرجع إلى العلاقات المصلحية التي نسجها الرفاعي مع الطائفة الشيعية في تلك الدائرة. أما في الدوائر الإنتخابية الأخرى فلم يحالف النجاح أيا من مرشحي التيار الديني.

أما في الفصل التشريعي الثاني في الإنتخابات التي جرت في ٢٥/ ١/ ١٩٦٧ ، فكانت المؤشرات تدل على أن القوى القومية سوف تكتسح هذه الإنتخابات التي شكلت من أجلها حركة القوميين العرب تحالفاً عريضاً تحت

إسم الجبهة الشعبية ونزل مرشحوها في جميع الدوائر الإنتخابية، ولكن السلطة أقدمت على تزوير نتائج الإنتخابات [٥٤] وساهم الإخوان المسلمون في تزوير إرادة الشعب حيث شارك القائد الإخواني المصري البارز في جماعة الإخوان المسلمين حسن العشماوي الذي يشغل منصب الخبير القانوني بإدارة الفتوى والتشريع [٥٥].

و تعد هذه النتائج مؤشراً واضحاً على سيطرة التيار القومي على الساحة السياسية في الكويت، وعدم بروز التيار الديني في فترة الستينات، ويرجع هذا إلى استمرارية التيار الناصري في مصر بقيادة جمال عبدالناصر الذي أثر تأثيراً كبيراً على الرأي العام الكويتي، وارتباط التيار القومي بالناصرية. ولم يطرح الإخوان المسلمون أنفسهم في مرحلة الستينات سياسياً بشكل واضح إلا أنهم نشطوا في الضغط على مجلس الأمة الأول عام ١٩٦٣ لتعديل المادة ٢٠٦ من قانون الجزاء ومنع بيع الخمور في الكويت.

مرحلة ما بعد عام ١٩٦٧ :

بعد هزيمة الخامس من يونيو ١٩٦٧ وسقوط البرنامج الناصري تأثرت الحركة القومية العربية في الكويت وبقية أجزاء الوطن العربي. ومثلما شهدت فروع «حركة القوميين العرب» وبقية الأحزاب العربية القومية من انشقاقات وتحول بعض منظماتها من تنظيمات قومية ملتزمة بالأيديولوجية القومية إلى فصائل ماركسية [٥٦]، لم يسلم فرع «حركة القوميين العرب» في الكويت من هذا الأمر، حيث انشقت الحركة في الكويت إلى ثلاثة تنظيمات سياسية [٥٧]. إن التمزق الذي أصاب الحركة في الكويت أدى إلى بروز التنظيمات الدينية بقوة هذه المرة وأصاب الإنحسار القوى القومية واليسارية وبدأت التنظيمات الدينية بشن حملة عنيفة على مواقع القوميين واليسار في

الكويت، وفي الوقت نفسه نشطت بتنظيم صفوفها والإنتشار جماهيرياً ولاقت قبولًا رسمياً من قبل السلطة السياسية التي وجدت ضالتها في التيار الديني لتخوض من خلاله معركتها في تصفية حساباتها مع القوى القومية واليسارية، والتي كانت تشكل قوة المعارضة الرئيسية للنظام الحاكم في الكويت منذ منتصف الثلاثينات وحتى نهاية الستينات.

تعتبر فترة السبعينات وحتى بدايات الثمانينات قمة النشاط الفكري والحركي «لجماعة الإخوان المسلمين» في الكويت خاصة بعد الركود المزمن الذي اكتنف نشاط «جماعة الإخوان المسلمين» منذ صدامهم مع قيادة عبدالناصر في الخمسينات وحتى انحسار المد اليساري والقومي في أواخر الستينات وبداية السبعينات، حيث تمكن التيار الأصولي من السيطرة على القيادة داخل جماعة الإخوان المسلمين في الكويت وتراجع تيار القيادة التاريخية «لجماعة الإخوان المسلمين» في الكويت بقيادة عبدالله العلي المطوع المهيمن على مجلس إدارة جمعية الإصلاح الإجتماعي، وأضحت الأمور التنظيمية بعيدة عن متناول القيادة التاريخية إلى مركز آخر يتجمع فيه التيار الأصولي. وكانت إعتراضات هذا التيار على القيادة التاريخية للإخوان هي أن أفرادها يخشون على مصالحهم إذا ما تحولت جماعة الإخوان المسلمين في الكويت في اتجاه متطرف، خاصة بعد تأثر بعض العناصر القيادية من التنظيم الطلابي لجماعة الإخوان المسلمين في الكويت والذين يشرفون على العمل التنظيمي للجماعة في القاهرة بفكر التكفير والهجرة، حيث وضع هؤلاء برنامجا فكرياً خاصاً تركز على كتاب السيد قطب «معالم في الطريق»، و«المصطلحات الأربعة في القرآن» للمودودي وكتاب «الطريق إلى الدعوة» لفائز مطر، ويبدو أن وراء تأثر هؤلاء بفكر تنظيم «التكفير والهجرة» هو إقدام الحكومة المصرية على إعدام صالح سرية ورفاقه الذين اتهموا بانتمائهم لمنظمة إرهابية وتورطهم

في قضية الفنية العسكرية، حيث حضرت بعض العناصر القيادية من التنظيم الطلابي لجماعة الإخوان المسلمين في الكويت محاكمة هؤلاء وتأثروا بالأناشيد والصيحات التي أطلقها الإخوان من داخل قفص الإتهام: «هو الحق يحشد أجناده ويستعد للموقف الفاصل». مهدت هذه الأحداث الأرضية لنمو فكر تنظيم «التكفير والهجرة» بين قيادات التنظيم الطلابي للإخوان في القاهرة، مما أدى بقيادة الإخوان في الكويت في عام ١٩٧٦ أن تصدر أوامرها بعزل جميع من تأثروا بفكر تنظيم «التكفير والهجرة» عن بقية أعضاء التنظيم في القاهرة، واستمرت المجموعة التي انضمت إلى تنظيم «التكفير والهجرة» فوضعت لها برنامجاً خاصاً كان من ضمن هذا البرنامج استقدام بعض الملتزمين في فكر تنظيم «التكفير والهجرة» من المصريين لإلقاء دروس تثقيفية من أجل تعميق هذا الفكر بين الطلبة الكويتيين المنتمين لهذا الإتجاه [٥٨].

سعى التيار الأصولي الذي رفع شعار العودة الصحيحة لكتاب الله إلى استقطاب الدكتور عبدالله فهد النفيسي أستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت، وبدأ النفيسي بكتابة سلسلة من المقالات تعرض فيها بالنقد لقيادة الإخوان من التجار، ولكن في عام ١٩٨٢ توصل التيار الأصولي وتيار القيادة التاريخية إلى تغيير النهج المتطرف وحصره في مناورات العمل السياسي، وفي الوقت نفسه نشطت القيادة التاريخية في العمل على عدم إفساح المجال للأصوليين أو المتطرفين كما يطلق عليهم من قبل القيادة التاريخية من الوصول إلى مركز التوجيه في جماعة الإخوان المسلمين، ولهذا كان عام ١٩٨٠ عام تصفية التيار الأصولي حيث دعت القيادة الإخوانية إلى ضرورة ممارسة العمل السياسي فانقسم الإخوان إلى تيارين: التيار الأصولي رأى بأن ذلك انحراف عن النهج، أما التيار الآخر فيرى أن هذا الطريق أقرب لتحقيق مسيرة الدعوة. وعلى أثر هذا الخلاف انسحبت بعض العناصر الأصولية من

التنظيم، واستطاعت القيادة التاريخية للإخوان امتصاص فئات أخرى من التيار الأصولي والذي يمثل قاعدة عريضة من الشباب عن طريق الدفع بهؤلاء إلى العمل في الجمعيات الخيرية التي انتشرت بصورة لم تشهد لها الكويت مثيلاً من قبل وبأسماء متعددة وتركز نشاط هذه الجمعيات على المناطق الإسلامية في آسيا وأفريقيا واعتبار هذا الأمر من أساليب الجهاد [٥٩].

لقد تمثل نشاط «جماعة الإخوان المسلمين» في فترة السبعينات بالصدام مع اليسار والقوميين، ففي مناسبة تنظيم ندوة لمعالجة موضوع الإختلاط في الجامعة تصدت مجموعات طلابية وغير طلابية من أعضاء «جمعية الإصلاح الإجتماعي» بالإعتداء الجسدي على منظمي هذه الندوة من الذين ينتمون إلى اليسار والقوميين من أعضاء الإتحاد الوطني لطلبة الكويت، وأعقب هذا الصدام خروج مظاهرتين إلى مجلس الأمة الأولى مؤيدة للإختلاط والثانية معارضة له تم تنظيمها من قبل «جمعية الإصلاح الإجتماعي» وشهدت الساحة حرب بيانات تؤيد أو تدين الإختلاط [٦٠].

عندما أقدمت السلطة على تعطيل الحياة النيابية في ٢٩ أغسطس ١٩٧٦ وتعليق عدد من مواد الدستور وفرض سلسلة من القوانين والإجراءات المقيدة للحريات العامة، وقفت أغلب الجمعيات والهيئات الشعبية ضد هذه الإجراءات. بينما كان موقف «جماعة الإخوان المسلمين» مؤيداً للسلطة في حلها غير الدستوري للبرلمان، حيث شارك رئيس «جمعة الإصلاح الإجتماعي» آنذاك يوسف الحجي في الوزارة التي تشكلت في أعقاب حل مجلس الأمة كوزير للأوقاف متحملاً المسؤولية الوزارية التضامنية في مجلس الوزراء غير الدستوري، كذلك لم تندد «جمعية الإصلاح الإجتماعي» بإجراءات الحل وقمع الحريات، وبينما واصلت المعارضة السياسية ممثلة بقوى اليسار والقوميين تعبئة الشارع حول إطلاق الحريات الديمقراطية

والحفاظ على الضمانات الدستورية وعودة الحياة البرلمانية[٦١]، لم تتخذ «جمعية الإصلاح الإجتماعي» ولا مجلة (المجتمع) موقفاً معارضاً لإجراءات أغسطس ولم تتضامن مع الجمعيات والهيئات الشعبية الأخرى التي جرى حل مجالس إدارتها أو إغلاقها نهائياً، وأقدمت مجلة (المجتمع) على نشر الأوامر الأميرية مباشرة بعد إجراءات ٢٩ أغسطس وبدون التعليق عليها [٦٢].

بعد أقل من عام من مايو ١٩٧٧ نظمت «جماعة الإخوان المسلمين» حملة جمع التواقيع على عرائض تطالب «بدستور إسلامي» وتعديل المادة الثانية من الدستور لتصبح «الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع» بدلاً من «مصدر رئيسي للتشريع» دون الإعتراض على اتجاه الحكومة لتنقيح الدستور وإدخال تعديلات جوهرية لتوسيع صلاحيات الأمير ومجلس الوزراء وتقليص دور وصلاحيات مجلس الأمة [٦٣]. ومن هنا نجد أن «جماعة الإخوان المسلمين» مع تعديل الدستور ولكن بشرط أن يشمل تعديل المادة الثانية منه . بيد أن دعم السلطة للإخوان بدأ يتضح بشكل أكبر عندما كتبت مجلة (المجتمع) حول لقاء رئيس «جمعية الإصلاح الإجتماعي» عبدالله العلي المطوع مع وزير الشؤون الإجتماعية والعمل آنذاك سالم صباح السالم «وقد طلب رئيس الجمعية من سعادة الوزير التركيز على ضرورة دعم الحكومة للإتجاه الإسلامي ومؤازرته، لأن في ذلك حفظاً للكويت وأجيالها وحماية لها من الأفكار الهدامة والمبادىء المنحرفة ذات الإرتباطات الخارجية . . وأجاب سعادة الوزير أن الحكومة تؤازر الإتجاه الإسلامي وتشجعه» [٦٤].

الإنتشار في النسيج الإجتماعي :

شهدت مرحلة السبعينات والثمانينات تنامي نفوذ جماعة الإخوان المسلمين على الساحة الكويتية وهناك عدة مؤشرات على تصاعد هذا النفوذ :

أولاً : تركز نشاط «جماعة الإخوان المسلمين» في بداية السبعينات في التوجه نحو السيطرة على المؤسسات النقابية وجمعيات النفع العام والتي تعد من معاقل اليسار والقوميين، وكانت جماعة الإخوان تطلق على هذه المؤسسات منتديات جاهلية يجب الإبتعاد عنها، ولكن في بدايات السبعينات إتخذت قيادة الإخوان قراراً بالمشاركة في هذه المؤسسات وحصل انقسام داخل التنظيم الطلابي لجماعة الإخوان المسلمين في القاهرة حول هذا الموضوع، عندما بدأ الإستعداد للإنتساب إلى الإتحاد الوطني لطلبة الكويت، فبرز اتجاهان: الأول يصر على أن هذه المؤسسات ما هي إلا منتديات جاهلية لا يجوز المشاركة في نشاطاتها، أما الإتجاه الثاني فيرفض العزلة الشعورية ويدعو للإنتساب إلى هذه المؤسسات للدعوة واكتساب مؤيدين للتنظيم. وحسم هذا الخلاف الإتجاه الثاني عندما دعا أمير الجماعة جميع أفراد التنظيم في القاهرة المنتسبين في الجامعات المصرية واستطاع أن يحصل على أغلبية أصوات الحضور[٦٥]. وعلى أثر هذا الإجتماع نشط الإخوان في العمل داخل الإتحاد الوطني لطلبة الكويت فرع القاهرة، ومن خلال اللجنة الثقافية واللجنة الدينية التي يسيطر عليهما الطلبة المنتمون إلى الجماعة السلفية في الإتحاد. واستطاعت قائمة الإخوان إكتساح الإنتخابات وإخراج اليسار والقوميين من قيادة فرع الإتحاد. وبعد هذا النجاح قررت قيادة الإخوان في الكويت خوض الإنتخابات الطلابية لفرع الإتحاد في الإسكندرية وكان النجاح حليف الإخوان وعلى أثر هذه النجاحات التي حققها الإخوان على صعيد الساحة الطلابية في القاهرة والإسكندرية قرروا خوض إنتخابات الإتحاد فرع جامعة الكويت والذي يعد من أكبر فروع الإتحاد ففي إنتخابات الفرع في عام ١٩٧٩ حققت «القائمة الإئتلافية» وهي قائمة التنظيم الطلابي للإخوان المسلمين في الجامعة نتائج كاسحة. فلقد حصلت هذه القائمة على ٣ر٤٥٪، في حين حصلت القائمة المنافسة «الوسط الديمقراطي» وهي الواجهة الطلابية

للتنظيمات القومية واليسارية في جامعة الكويت ٢ر١٥٪ والقائمة الإسلامية الحرة، الواجهة الطلابية للشيعة في جامعة الكويت ٧ر٢٦٪. وفي عام ١٩٨٠ حصلت الإئتلافية على ٣ر٥٤٪ ولم تخض قائمة «الوسط الديمقراطي» هذه الإنتخابات متهمة القائمة الإئتلافية بأنها حولت إنتخابات الإتحاد إلى إنتخابات طائفية وحصلت القائمة الإسلامية الحرة على ٢٧٪، وقائمة الإتحاد الإسلامي، والتي تعتبر واجهة طلابية للجماعة السلفية في الكويت والتي تعرف الآن بـ«التجمع الإسلامي الشعبي» على ٣ر٨٪. وفي عام ١٩٨١ حققت الإئتلافية ١ر٤٢٪، الوسط الديمقراطي ١ر١٤٪، الإسلامية الحرة ١ر١١٪، الإتحاد الإسلامي ١١٪، القائمة الحرة ٤ر٣٪. وفي عام ١٩٨٢ تحالفت الإئتلافية والإتحاد الإسلامي وحصل هذا التحالف على ٤ر٦٠٪ الوسط الديمقراطي ٤ر١٤٪، الإسلامية الحرة ٤ر١٢٪، والقائمة الحرة، التي تمثل مجموعة طلابية من الشيعة مؤيدة لجماعة الشيرازي الذي هو على خلاف مع الجمعية الثقافية الإجتماعية وهي واجهة إجتماعية ودينية تعبر عن آرء الشيعة في الكويت حصلت على ٥ر٤٪. وفي عام ١٩٨٣ حصلت الإئتلافية ١ر٤٢٪ ، الوسط الديمقراطي ٢ر١٣٪، تحالف الإسلامية الحرة والحرة ٦ر٢١٪، والإتحاد الإسلامي ٨ر٨٪ [٦٦].

بعد سيطرة الإخوان على الإتحاد الوطني لطلبة الكويت نشط الإخوان في العمل على السيطرة على جمعية المعلمين واستطاع الإخوان إخراج تحالف اليسار والقوميين من مجلس الإدارة. بعد سقوط نقابتي الطلبة والمعلمين بدأ تحرك الإخوان للسيطرةعلى جمعية الخريجين والتي تعتبر معقلاً للناصريين المتمثل «بالتجمع الوطني» ففي مناسبة انتخاب مجلس إدارة للجمعية لعام ١٩٧٨ - ١٩٧٩ شارك الإخوان لأول مرة في هذه الإنتخابات تحت اسم القائمة الإسلامية، ولكن لم يتمكن الإخوان من اختراق القائمة المنافسة

واستمر الإخوان بهذه المحاولات حتى عام ١٩٨٣، بعد ذلك لم يشارك الإخوان في انتخابات هذه الجمعية نتيجة قوة التيار الناصري المدعوم من اليسار والقوى الليبرالية[٦٧].

كان من ضمن مخطط الإخوان الإستيلاء على الإتحاد العام لعمال الكويت ولكنهم فشلوا في تحقيق ذلك على الرغم من أنهم لاقوا بعض النجاح في النقابات العمالية في القطاع النفطي بحكم أن أغلبية العمال ينتمون إلى البادية حيث نجح تنظيم الإخوان في السبعينات في الإنتشار بين القبائل. وعن طريق هؤلاء استطاع الإخوان السيطرة على اتحاد عمال البترول لفترة قصيرة بعد فوز «القائمة المعتدلة» التي حظيت بتأييد إدارات شركات النفط بعدها عاد اليسار للسيطرة على هذا الإتحاد.

ثانياً: إنتشار ظاهرة إستخدام المساجد كمقار حزبية للتنظيمات الإسلامية حيث دار صراع بين الجماعات الإسلامية متمثلة بجماعة الإخوان والسلف من أجل كسب المؤيدين، دفعت جماعة الإخوان عناصرها للتطوع الخطابي في المساجد وكانت ظاهرة لافتة للنظر إمتلاء المساجد بشباب حديثي السن، وكانت البرامج الموضوعة من قبل الإخوان في المساجد إقامة دورات فقهية يلقيها أعضاء قياديون على المصلين وخاصة في المناسبات الدينية مثل شهر رمضان حيث يتم اختيار المتحدثين على مستوى علمي وديني وخطابي يؤهلهم لهذا الدور، واستطاع الإخوان استقطاب الكثير من عامة الناس، وانتشرت الصحف الحائطية على جدران المساجد والتي توضح فكر جماعة الإخوان وامتلأت المساجد بالمنشورات الدينية كذلك انتشرت لجان المساجد والتي لها تسميات محددة[٦٨]، وتقوم هذه اللجان بجانب دورها التثقيفي الديني بإجراء مسابقات تحتوي على أسئلة حول النواحي الفقهية والدينية، واستغلت منابر المساجد للهجوم على خصومهم العلمانيين من القوميين

واليساريين والليبراليين مما أحرج الحكومة وأدى إلى وضع قيود على الخطب التي تلقى في المساجد [٦٩].

ثالثاً: انتشار ظاهرة الزي الإسلامي المتمثل بالنقاب والحجاب والشورت الإسلامي، وكثرة الشباب الملتحي وتقصير ملابس الرجال، وشيوع الأناشيد الدينية.

رابعاً: سيطرة جماعات الإخوان على القطاع التعاوني حيث أضحت معظم الجمعيات التعاونية في أيدي الإخوان والهدف من وراء ذلك توسيع النشاط التنظيمي ليشمل الجمعيات التعاونية لكسب أكبر عدد ممكن من المساهمين في هذه الجمعيات. وكانت مشاركة القطاع النسائي لافتة للنظر مع أن الإخوان ضد إعطاء المرأة حقوقها السياسية، إلا أن الإخوان ينشطون في نقل النساء للإدلاء بأصواتهن. وتحولت الجمعيات التعاونية إلى مواقع للإخوان حيث امتلأت جدران هذه الجمعيات بشعارات الجماعات الإسلامية مما أدى بمدير عام اتحاد الجمعيات التعاونية لأن يصف وضع القطاع التعاوني بأنه خلق حساسيات في المجتمع الكويتي وتنفير الكويتيين من العمل التعاوني، وذلك يرجع إلى سيطرة الأحزاب والتيارات السياسية على هذه الجمعيات [٧٠].

خامساً: إقامة المهرجانات الخطابية والمعارض الإسلامية والأسابيع التضامنية مثل أسبوع أفغانستان، أسبوع فلسطين، أسبوع التضامن مع الشعب السوري، أسبوع الدستور الإسلامي، ففي مناسبة تشكيل لجنة تنقيح الدستور نشط الإخوان في رفع الملصقات في الشوارع وفي المساجد والأماكن العامة التي تحمل شعارات «الله شعارنا والقرآن دستورنا» [٧١].

سادساً: إنتشار الجمعيات الخيرية الدينية مثل: لجنة مسلمي أفريقيا،

لجنة مسلمي آسيا، حيث وصل عدد اللجان الخيرية التابعة للإخوان المسلمين إلى أكثر من أربع لجان مثل لجنة الزكاة والخيرات والتي لها أكثر من إثني عشر فرعاً بالإضافة إلى لجنة العالم الإسلامي، لجنة الدعوة الإسلامية، لجنة المناصرة الخيرية لفلسطين ولبنان[٧٢]، بالإضافة إلى ثلاث مؤسسات مالية حكومية وهي في الحقيقة واجهات مالية لتنظيم جماعة الإخوان المسلمين مثل «الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية» والتي صدر مرسوم أميري بتأسيسها ويترأس مجلس إدارتها يوسف الحجي، «بيت الزكاة»، «بيت التمويل الكويتي» وجميع هذه المؤسسات تدار من قبل أعضاء ينتمون إلى تنظيم جماعة الإخوان.

سابعاً: شيوع ظاهرة الدروس الدينية الأسبوعية التي تقام في أحد منازل التنظيم ففي كل حي يوجد منزل يتم من خلاله لقاءات أسبوعية للنساء ومن خلالها يتم استكشاف عناصر جديدة من القطاع النسائي لضمها إلى تنظيم جماعة الإخوان المسلمين.

لقد شهدت مرحلة السبعينات والثمانينات تراجع القوى القومية واليسارية بشكل واضح ونمو التيار الديني بشكل عام وجماعة الإخوان المسلمين بشكل خاص، واستفاد الإخوان والسلطة معاً من هذا التحالف الذي أدى إلى بسط الإخوان هيمنتهم على مؤسسات العمل الشعبي، وتخلص السلطة من قوى اليسار والقوميين الذين استفادوا من هذه المؤسسات كجماعات ضاغطة ضد توجهات السلطة.

الإخوان والعمل البرلماني :

عندما أعلنت السلطة عن إجراء إنتخابات الفصل التشريعي الخامس في فبراير عام ١٩٨١، شاركت جماعة الإخوان المسلمين بعدد من المرشحين.

وتميزت نتائج هذه الإنتخابات بسقوط معظم مرشحي اليسار والقوميين المنتمين «للتجمع الديمقراطي» و«التجمع الوطني» ونجاح مرشحي الجماعات الإسلامية، واستطاع الإخوان أن يفوزوا بمقعدين، ودخل الإخوان المعركة الإنتخابية تحت شعار تعديل المادة الثانية من الدستور. كذلك تميزت هذه الإنتخابات بانتشار ظاهرة الإنتخابات الفرعية في الدوائر الإنتخابية الحضرية حيث من المعلوم أن الإنتخابات الفرعية أول ما بدأت على مستوى الفئات القبلية في الدوائر الإنتخابية الخارجية، ومصطلح عليها مناطق خارج السور والتي تضم الكويتيين من البادية وكانت تجري هذه الإنتخابات تحت سمع وبصر الحكومة. لكن مع انتخابات ١٩٨١ انتقلت هذه الظاهرة إلى مناطق داخل السور ولعب الإخوان المسلمون دوراً كبيراً في تنظيم الإنتخابات الفرعية[٧٣] خاصة في الدائرة الإنتخابية الرابعة الدعية التي شهدت سقوط أحمد بزيع الياسين رئيس بيت التمويل الكويتي، وقد نظمت هذه الإنتخابات الفرعية في الدائرة الإنتخابية الخامسة القادسية وفي الدائرة الإنتخابية العاشرة العديلية، لكنهم فشلوا في ذلك بعد أن شن اليسار والقوميون حملة دعائية بوصف منظمي الإنتخابات الفرعية بأنهم مجموعات من الطائفيين. كذلك نشطت المجموعات الإسلامية السنية في تنظيم حملة منظمة ضد مرشحي اليسار والقوميين باستخدام تهمة الإلحاد والشيوعية من جهة، ومشاركتهم في حركة مسجد شعبان عندما شارك زعيم التجمع الديمقراطي الدكتور أحمد الخطيب في المهرجان الخطابي الذي نظم من قبل الشيعة [٧٤]. ووصف يوسف الحجي أحد الأقطاب من الإخوان ووزير الأوقاف سقوط مرشحي اليسار والقوميين بأنهم «أشخاص أرادوا أن يغيروا عقيدة هذا البلد وصبغته. . . أجد وجود أولئك كان شاذاً. ولابد من إزالة الشاذ. . وقد زال ولله الحمد» [٧٥]. وحفلت مجلة (المجتمع) بالهجوم على اليسار والقوميين فقد وصفت المجتمع معارضة اليسار والقوميين للسلطة بأنها

«تعارض لمجرد المعارضة. . أو تسجيل مواقف سياسية. . وأنها تعارض كل ما جاء من طرف السلطة» (٦٧).

شاركت جماعة الإخوان المسلمين في انتخابات الفصل التشريعي السادس التي جرت في يناير من عام ١٩٨٥ وحصل الإخوان على ثلاثة مقاعد وتميز مجلس ١٩٨٥ بتعاون جميع الكتل النيابية والتي تمثل المعارضة داخل المجلس، فقد شارك ممثلو الإخوان واليسار بتوجيه الإنتقادات إلى الحكومة حيث شارك مبارك الدويلة (جماعة الإخوان المسلمين) والدكتور أحمد الربعي (التجمع الديمقراطي) وحمد الجوعان (التجمع الوطني)، في توجيه استجواب لوزير العدل وهو من الوزراء المنتمين للعائلة الحاكمة حول تورطه في الحصول على مصلحة خاصة عند سن القوانين التي صدرت لحل مشكلة سوق المناخ، مما أدى إلى استقالته. كذلك شاركت الكتل المعارضة بتقديم مشاريع قوانين مشتركة تتعلق بإصلاح أجهزة السلطة التنفيذية مثل قانون محاكمة الوزراء وقانون استقلالية القضاء وموافقة المجلس أن يتولى النائب حمد الجوعان التفتيش على سجلات البنك المركزي، والذي يتولى رئاسته أحد أفراد الأسرة الحاكمة، وفقدان الحكومة الأغلبية البرلمانية التي كانت تتمتع بها. وهنا نجد أن السلطة سارعت إلى حل المجلس بصورة غير دستورية وتعليق بعض مواد الدستور.

بعد حل مجلس الأمة سادت البلاد أجواء بوليسية وأقدم جهاز أمن الدولة على ملاحقة نواب المجلس المنحل ومراقبة الجمعيات والهيئات الشعبية والعمالية والطلابية(٧٧)، وفي ظل هذه الأجواء انضمت جماعة الإخوان المسلمين إلى المعارضة السياسية والتي تضم اليسار والقوميين، حيث أصدرت بياناً يندد بإجراءات الحل وصادقت على هذا البيان أربع مجموعات سياسية: التجمع الوطني، التجمع الديمقراطي، التجمع القومي، والتجمع

الإسلامي [٧٨]. بعد هذا البيان اليتيم والعريضة التي وقعها معظم أعضاء مجلس الأمة المنحل والتي رفعت للأمير التزمت المعارضة السياسية الصمت بمن فيها جماعة الإخوان المسلمين حتى عام ١٩٨٩.

بعد ثلاث سنوات من حل مجلس الأمة لعام ١٩٨٥، وفي ظل غياب البرلمان أقدمت السلطة على العبث بالمال العام لحل أزمة النظام من خلال ميزانية الدولة والتلاعب بالإحتياطي العام واحتياطي الأجيال القادمة البالغ أكثر من ٨٠ مليار دولار [٧٩].

مع اشتداد الضغط الشعبي عل نواب المجلس المنحل وبدعوة من «التجمع الديمقراطي» بدأت اللقاءات بين مختلف الكتل النيابية ممثلة بقياداتها السياسية، وقد شارك الإخوان في هذه اللقاءات وتوصل هؤلاء إلى صيغة عريضة تطالب الأسرة بإعادة الحياة البرلمانية على أساس دستور ١٩٦٢ ووقع العريضة ٣٥ ألف مواطن وهو عدد كبير قياساً بعدد المسجلين في الجداول الإنتخابية آنذاك والذي يقدر بـ ٥٠ ألف ناخب [٨٠]. بعد نجاح حملة جمع التواقيع تم تأسيس «مجموعة الـ ٤٥» والتي تضم ٤٥ مواطناً كويتياً من مختلف الإتجاهات السياسية، وأخذت «مجموعة الـ ٤٥» على عاتقها تنظيم اللقاءات الجماهيرية وتشكيل وفد يمثلها للقاء الأمير وتقديم عريضة التواقيع بعدما رفض الأمير استقبال وفدٍ من نواب المجلس المنحل الذي كان ينوي حمل هذه العريضة للأمير.

مرحلة التسعينات :

ساهم الإخوان المسلمون في تأسيس «الحركة الدستورية» (حد)، ومما جاء في البيان التأسيسي «للحركة الدستورية» بأنها «حركة شعبية كويتية تضم في صفوفها جميع المواطنين الكويتيين المؤمنين بالشرعية الدستورية وبالدستور الكويتي باعتباره الإطار القانوني لنظام الحكم والتشريع»[٨١]. وبالرغم من

أن جماعة الإخوان المسلمين ساهموا في تأسيس «الحركة الدستورية» إلا أنهم لم يحركوا قواعدهم للمشاركة الفعلية في التجمعات الجماهيرية[٨٢]، بل وقفوا من هذه التجمعات موقف الريبة والحذر، والذين رأوا بأن هذه التجمعات الجماهيرية ذهبت إلى حد أبعد من أهدافهم الضيقة [٨٣].

بعد حالة النهوض الجماهيري والتي تمثلت في اجتماعات ديوانيات الإثنين أعلن الأمير عن فتح حوار مع المعارضة السياسية بشرط استبعاد اليسار من المشاركة في هذه الحوارات، واستمرت هذه الحوارات بين الأمير وولي العهد رئيس مجلس الوزراء فترة من الزمن، حيث فاجأ الأمير المعارضة السياسية بالإعلان عن تأسيس المجلس الوطني والذي لقي معارضة جماهيرية أعقبتها حملة من الإعتقالات لقيادات وأعضاء «الحركة الدستورية» و«مجموعة الـ ٤٥»[٨٤]، مع أن جميع أطراف «الحركة الدستورية» نددت بقيام المجلس الوطني، إلا أن جماعة الإخوان المسلمين التقوا مع الأمير وسلموه مذكرة بتأييدهم لقيام المجلس الوطني لمدة عام واحد بدلاً من المادة التي جاءت في المرسوم الأميري أربع سنوات[٨٥]. بعد فترة قصيرة من عمر المجلس الوطني سقطت الكويت في يد الإحتلال العراقي في الثاني من أغسطس ١٩٩٠.

عندما وقع الإحتلال على الكويت انخرط أعضاء الإخوان المسلمين في الداخل في المقاومة المدنية ولعبوا دوراً في التنظيم والإشراف على الجمعيات التعاونية وحث المواطنين على الصمود وتعاون الإخوان مع القوى السياسية الأخرى على تأمين المواد التموينية للمواطنين. كما تم تأسيس «حركة المرابطون» وصدر العدد الأول من نشرة «المرابطون» أثناء الإحتلال، وبعد ذلك بدأت تصدر على شكل نشرة أسبوعية من لندن حتى ما بعد التحرير[٨٦]. وكذلك عمل تنظيم الإخوان عل تشكيل (لجنة التكافل الإجتماعي) بعد الغزو مباشرة والتي أشرفت على تسيير الخدمات الأساسية

للمواطنين. وفي الخارج شاركت قيادات جماعة الإخوان المسلمين والتي خرج معظمهم من الكويت أثناء الإحتلال في المؤتمر الشعبي في جدة الذي عقد في الثالث عشر من أكتوبر عام ١٩٩٠، وكان الهدف من هذا المؤتمر الذي دعا إليه ولي عهد الكويت رئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبدالله هو من أجل تأكيد الشرعية للعائلة الحاكمة رداً على التشكيك في شرعيتهم كحكام للكويت، خاصة بعد خطاب الرئيس ميتران في الأمم المتحدة والذي دعا فيه إلى أن يكون هناك إستفتاء من قبل الشعب الكويتي لاختيار النظام السياسي المناسب لهم[٨٧]. وشاركت جميع القوى السياسية من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين في هذا المؤتمر، وقبل انعقاد المؤتمر الشعبي حدث خلاف بين القوى السياسية التي تمثل اليسار والقوميين، والقيادة السياسية التي انهارت في صبيحة يوم الإحتلال متمثلة بالعائلة الحاكمة، وكانت قوى اليسار والقوميين تصر على تشكيل حكومة إنقاذ وطني في المنفى تضم كافة القوى السياسية لتشرف على تسيير كافة الأمور لحين تحرير الكويت والتزام العائلة الحاكمة بالعمل بدستور ١٩٦٢ وإعلان الأسرة عدم شرعية المجلس الوطني.

بعد عدة لقاءات شارك فيها رموز المعارضة السياسية بمن فيهم جماعة الإخوان المسلمين التي رمت بثقلها مع العائلة الحاكمة، تم الإتفاق بين جميع الأطراف بأن يكتفى بتضمين خطاب الأمير وخطاب ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الإلتزام بالعمل بدستور ١٩٦٢ بعد تحرير الكويت. ويتضح لنا التحالف بين العائلة الحاكمة والإخوان عندما أصرت العائلة الحاكمة على أن يكون المتحدث باسم المؤتمرين يوسف الحجي، وأصرت بقية أطراف المعارضة بأن يكون أحمد السعدون رئيس مجلس الأمة المنحل، ولم تستجب العائلة الحاكمة لهذا المطلب إلا بعد أن هددت القوى اليسارية والقومية بالإنسحاب من المؤتمر. وبعد ذلك توصلت القوى السياسية إلى حل وسط

على أساس أن يتولى عبدالعزيز الصقر المتحدث باسم المؤتمرين عل اعتبار أنه أول رئيس مجلس نيابي بعد الإستقلال[٨٨] .

لقد حقق الإخوان عدة مكاسب في المؤتمر الشعبي حيث استطاعوا تضمين الوثيقة الصادرة عن المؤتمر التأكيد على أن كويت المستقبل يتم على أساسين رئيسيين هما إسلامية العقيدة والتركيز على إسلامية التربية، ثم الإنتماء إلى العروبة، وهذا يتناقض مع ما جاء بدستور ١٩٦٢ والتي تؤكد المادة الأولى من الباب الأول المتعلقة بالدولة ونظام الحكم على أن الكويت دولة عربية وشعب الكويت جزء من الأمة العربية. كذلك إدخال مصطلح «الشورى» وهو مصطلح إسلامي إلى جانب مصطلح «الديمقراطية» مع أن المادة السادسة من الدستور تؤكد على أن نظام الحكم في الكويت ديمقراطي[٨٩] .

الحركة الدستورية الإسلامية :

بعد تحرير الكويت قررت «جماعة الإخوان المسلمين» في الكويت التخلي عن تسميتها القديمة وتأسيس «الحركة الدستورية الإسلامية» في الثلاثين من مارس عام ١٩٩١ ، ويبدو أن السبب وراء اتخاذ هذه التسمية هو موقف التنظيم الدولي للإخوان من الإحتلال ولامتصاص النقمة الشعبيةعلى التنظيم الدولي وبقية فروع الإخوان في الوطن العربي والتي اتخذت مواقف مؤيدة للنظام العراقي[٩٠] . وعلى الرغم من ادعاء جماعة الإخوان في الكويت عن تجميد عضويتهم في التنظيم الدولي للإخوان، إلا أن الحقيقة خلاف ذلك، فما زالت هناك لقاءات مع التنظيم الدولي للإخوان من خلال مشاركة ممثل جماعة الإخوان في الكويت في مكتب الإرشاد عبدالواحد أمان الذي لم يعترض على مواقف التنظيم الدولي للإخوان المؤيدة للعراق[٩١] . والدلالة على عدم مصداقية قطع علاقة الإخوان في الكويت مع التنظيم الدولي أن جميع

أدبيات الإخوان في الكويت سواء عبر مجلة (المجتمع) أو نشرة (المرابطون) أو ضمن البرنامج الإنتخابي (للحركة الدستورية الإسلامية) لم تتطرق إلى مواقف التنظيم الدولي للإخوان [٩٢].

تدعي «الحركة الدستورية الإسلامية» بأن عدد الذين حضروا مؤتمرها التأسيسي تجاوز ١٠٠٠ شخص وتم إنتخاب أعضاء للجنة المركزية التأسيسية للحركة، وانتخب كذلك المؤتمر الشيخ جاسم مهلهل الياسين أميناً عاماً للأمانة المركزية التأسيسية للحركة وعيسى ماجد الشاهين متحدثاً رسمياً باسم الحركة [٩٣]. ويؤكد جاسم مهلهل الياسين بأن التسمية الجديدة التي اتخذها الإخوان جاءت للدعوة إلى إيجاد كيان تنظيمي سياسي شعبي جديد ليضم كل من يتبنى برنامج الحركة الذي عبرت عنه وثيقة «نحو إستراتيجية دستورية إسلامية لإعادة بناء الكويت» وتتكون الحركة من أعضاء «حركة المرابطون» وبعد التحرير انضم إليها عدد من المواطنين الذين تواجدوا في الخارج أثناء الإحتلال [٩٤].

شاركت «الحركة الدستورية الإسلامية» في أول انتخابات عامة تشهدها الكويت بعد التحرير، ففي الخامس من أكتوبر عام ١٩٩٢ جرت انتخابات مجلس الأمة السابع وخاضت «الحركة الدستورية الإسلامية» بخمسة مرشحين يمثلون الحركة رسمياً ونزل بعض مؤسسي «الحركة الدستورية الإسلامية» بصفتهم من المستقلين، ويبدو أن الحركة تهدف من وراء ذلك التمهيد لبعض عناصرها في حالة نجاحهم دخول الوزارة بصفتهم مستقلين وليس حزبيين واستطاعت الحركة تحقيق نتائج جيدة سواء على صعيد مرشحيها الرسميين أو على صعيد المرشحين الذين أبدت الحركة دعمها لهم بشكل رسمي [٩٥].

خاضت «الحركة الدستورية الإسلامية» معركة رئاسة مجلس الأمة ضد المرشح الرئيسي لمنصب الرئاسة المدعوم من قبل نواب اليسار والليبراليين

أحمد السعدون، رئيس مجلس الأمة السابق وزعيم التكتل النيابي، وعلى الرغم من فشل مرشح «الحركة الدستورية الإسلامية» بالتفوق على السعدون إلا أنه كاد أن يطيح بزعيم التكتل النيابي(٩٦).

اتخذت «الحركة الدستورية الإسلامية» خط المهادنة مع الأسرة الحاكمة وهناك عدة مؤشرات تدل **أولاً**: مشاركة الحركة بممثلين عنها في الوزارة التي من بين أعضائها مسؤولون عن كارثة الإحتلال مثل نائب رئيس الوزراء صباح الأحمد، تحت تبرير الواقعية السياسية كما صرح به أحد مسؤولي الحركة الدستورية الإسلامية الدكتور سامي الخترش(٩٧). وكذلك تراجعت عن طرحها السابق بالمطالبة بفصل ولاية العهد عن رئاسة مجلس الوزراء وعدم اقتصار وزارات السيادة على أبناء الأسرة الحاكمة بحجة أن الأوضاع الداخلية لا تتحمل هذا الطرح ولتفويت الفرصة على أعداء الوطن(٩٨). **ثانياً**: أثارت قضايا ليست ذات أهمية مثل الخلاف بين التنظيمات الدينية وإدارة جامعة الكويت حول موضوع إرتداء النقاب في الجامعة أو موضوع هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وغيرها من القضايا الهامشية لإلهاء المواطنين عن القضايا الرئيسية خاصة تلك التي تتعلق بكارثة الإحتلال،(٩٩). **ثالثاً**: الدور الرئيسي الذي اضطلعت به «الحركة الدستورية الإسلامية» بتحالفها مع السلطة بإبعاد النواب المنتمين للمنبر الديمقراطي الكويتي عن اللجان الرئيسية مثل اللجنة المالية.

الخاتمة :

على الرغم من الوجود القديم للإخوان في الكويت الممتد منذ أواخر الأربعينات، ظلت الجماعة محدودة التأثير شعبياً، في حين واصلت القوى القومية ممثلة بـ«حركة القوميين العرب» والتي تعد ركن الحركة الوطنية في الكويت سيطرتها على الساحة السياسية، فمثلما أحكمت سيطرتها في

الخمسينات على المؤسسات الشعبية نجدها بعد استقلال الكويت، قد بسطت سيطرتها على المؤسسات الشعبية[١٠٠]، وفي الحقيقة أن هناك عدة عوامل ساهمت في ابتعاد الجماهير عن الإنضمام لتنظيم الإخوان المسلمين في الكويت:

العامل الأول: محاولة الإخوان المسلمين في مصر اغتيال الرئيس جمال عبدالناصر وما تبع ذلك من اعتقال ومطاردة لعناصر الإخوان في مصر، وتخوف الحكومات العربية السماح لعناصر الإخوان المسلمين بحرية القيام بنشاط سياسي ضد النظام المصري خاصة أن المنتمين لبعثات الأزهر في الكويت من الإخوان المسلمين في مصر.

العامل الثاني: الإعجاب الشعبي الذي ناله الزعيم جمال عبدالناصر كشخصية آسرة في الخمسينات، على صعيد العالم العربي بسبب مواقفه القومية الصلبة تجاه التحالفات الغربية المشبوهة مثل حلف بغداد والإتحاد الهاشمي، وكذلك تجاه الأحداث التي سادت العالم العربي مثل العدوان الثلاثي، وتأميم قناة السويس، إضافة إلى بروز دوره كزعيم سياسي عالمي، كما تجسد ذلك في مؤتمر باندونغ ومنظمة الدول الأفريقية.

العامل الثالث: تجربة الكويت مع الحركة الوهابية والتي انطلقت من الجزيرة العربية عندما حاول الوهابيون (الإخوان) مد نفوذهم إلى الكويت من خلال محاولتهم غزو الكويت عام ١٩١٩ أثناء معركة الجهراء، حيث خلق ذلك ردة فعل عند الكويتيين ضد فكرة التشدد الديني خاصة عندما إتهم الإخوان في الجزيرة العربية حاكم الكويت وشعب الكويت بالتهاون في تطبيق الإسلام [١٠١].

إن ضعف التيار الإسلامي بشكل عام و«جماعة الإخوان المسلمين»

بشكل خاص يعود إلى قوة التيار القومي عموماً، و«حركة القوميين العرب» خاصة. ولم يجد الإخوان المسلمون في الكويت سواء في الخمسينات أو الستينات مواقع لهم على الساحة السياسية حتى حدثت هزيمة الخامس من يونيو عام ١٩٦٧ . وشهد العالم العربي سقوط البرنامج الناصري وتأثير ذلك على الحركة القومية العربية في الكويت وبقية أجزاء الوطني العربي.

إن التمزق الذي أصاب «حركة القوميين العرب» في الكويت أفسح المجال لبروز التيار الديني بقوة، وبدأت القوى الدينية بشن حملة عنيفة ضد القوى القومية واليسارية، كما أنها لاقت قبولاً رسمياً من قبل السلطة السياسية في الكويت التي وجدت ضالتها في التيار الديني لتخوض من خلاله معركتها في تصفية حساباتها مع التيار القومي الذي يشكل المعارضة الرئيسية للنظام الحاكم في الكويت منذ منتصف الثلاثينات من هذا القرن.

وعلى الرغم من استمرار سيطرة التيار القومي على الساحة السياسية منذ الأربعينات وحتى الستينات وفعاليته في الأحداث السياسية المحلية والعربية، إلا أن حرب يونيو ١٩٦٧ ، قد وفرت الفرصة والأرضية المناسبة لعودة الحركة الدينية بشكل عام كما هو معروف، ومن ضمنها الكويت، حيث شهدت الساحة السياسية منذ منتصف السبعينات فاعلية إجتماعية واقتصادية في المقام الأول للتنظيمات الدينية من خلال الأنشطة الدينية - الإجتماعية (لجان تبرعات، ندوات دينية وسياسية) والإقتصاية (بنوك إسلامية)، ثم تطور الأمر بدخول هذه التنظيمات المعترك السياسي بدءاً من الإنتخابات المحلية كالنقابات وجمعيات النفع العام، وانتهاء بالإنتخابات العامة للبرلمان. وقد أثبتت الأحداث تمكن التنظيمات الدينية من استقطاب الشارع السياسي من خلال ازدياد عدد ممثلي هذه التنظيمات في مجلس الأمة في الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، ١٩٨٥ - ١٩٨٦ ، حتى حل مجلس الأمة عام ١٩٨٦ ، فضلاً عن دور هذه التنظيمات سياسياً في الحراك الشعبي

بالتعاون مع التجمعات السياسية الأخرى، في المطالبة بإعادة الحياة البرلمانية[١٠٢].

بعد تحرير الكويت طرأت بعض التغيرات على أسلوب عمل «جماعة الإخوان المسلمين» في الكويت حيث أعلنت الحركة عن نفسها بمسمى جديد «الحركة الدستورية الإسلامية» ، وبدأت تنشط بشكل علني بتوجه مصطبغ بالمحلية كما جاء في برنامج «الحركة الدستورية الإسلامية»[١٠٣]. ويبدو أن الإخوان في الكويت قد اتخذوا هذه التسمية لامتصاص نقمة الشعب الكويتي تجاه التنظيم الدولي للإخوان الذي اتخذ مواقف مؤيدة للنظام العراقي بشأن احتلال الكويت خاصة وأن الكويت كانت مقبلة على أول انتخابات عامة لمجلس الأمة بعد التحرير. وقد ساعد على ذلك سيطرة قيادات الصف الثاني من جماعة الإخوان المتمثلة في القطاع الشبابي على مقاليد أمور الجماعة أثناء فترة الإحتلال حيث أن معظم القيادات التاريخية للإخوان قد خرجت من الكويت بعد الإحتلال. وفي ظل هذه الأجواء نجح الصف القيادي الثاني من الصامدين في الإعلان عن قيام «الحركة الدستورية الإسلامية» بعد التحرير مباشرة.

سعت «الحركة الدستورية الإسلامية» إلى تقديم نفسها للشارع الكويتي بأنها حركة سياسية وليست جماعة دينية، ويبدو أن مهمة الإرشاد الديني قد تركت «لجمعية الإصلاح الإجتماعي» . كما نشطت «الحركة الدستورية الإسلامية» في إصدار البيانات السياسية والتي بينت فيها مواقفها السياسية من الأحداث الداخلية والخارجية، وهذا توجه جيد بالنسبة لجماعة الإخوان في الكويت، إذ أنها لم تصدر بياناً واحداً منذ ظهورها على الساحة السياسية منذ أواخر الأربعينات. كما نشط أعضاؤها مثل جاسم مهلهل الياسين، الأمين العام للأمانة المركزية «للحركة الدستورية الإسلامية»، وإسماعيل الشطي

أحد القياديين البارزين في الكتابة في الصحافة اليومية. وبدأ بعض أقطاب «الحركة الدستورية الإسلامية» بطرح فكرة الديمقراطية من منظور إسلامي وهذا تطور جديد في فكر الإخوان في الكويت، بينما لا تزال هناك جماعات إسلامية لا تؤمن أصلاً بالديمقراطية حيث ترفض بعض المجموعات داخل الحركة السلفية المعروفة الآن «بالتجمع الإسلامي الشعبي» فكرة الإنتخابات البرلمانية من الناحية العقائدية.

السؤال المطروح اليوم: هل يؤدي الظهور العلني لجماعة الإخوان في الكويت في ظل التسمية الجديدة ومشاركة ممثليها في البرلمان، إلى أن تتحول إلى حزب ديمقراطي إسلامي على نمط الأحزاب الديمقراطية المسيحية في أوروبا أم ترتد إلى مواقعها السابقة كأحزاب دينية عقائدية؟ خاصة وأنه من الملاحظ أن القيادة التاريخية لـ «جماعة الإخوان المسلمين» في الكويت قد استعادت الكثير من مواقعها منذ عودة أقطابها من الخارج في يونيو عام ١٩٩١؟ إن الإجابة على التساؤل تقتضي الإنتظار إلى حين تصبح قضية تكوين الأحزاب السياسية من أولويات العمل في الكويت على صعيد العمل النيابي.

مصادر الدراسة :

١ - المصادر العربية :

أولًا : الكتب :

١ ـ د. محمد جواد رضا، معركة الإختلاط في الكويت: دراسة في الفكر الإجتماعي الكويتي، ط١ (الكويت شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، ١٩٨٣).

٢ ـ خالد سعود الزيد، أدباء الكويت في قرنين، ط٣، (الكويت : المطبعة العصرية، ١٩٦٧).

٣ ـ د. محمد حسن عبدالله، الحركة الأدبية والفكرية في الكويت، ط١ ، (الكويت : رابطة الأدباء في الكويت، ١٩٧٣).

٤ ـ سيف مرزوق الشملان، من تاريخ الكويت، ط١ ، (القاهرة : مطبعة نهضة مصر، ١٩٥٩).

٥ ـ عبدالعزيز الرشيد، تاريخ الكويت، ط٢ ، (بيروت: مكتبة الحياة، ١٩٧١).

٦ ـ الإتحاد الوطني لطلبة الكويت، «الحركة الطلابية الكويتية في ٢٠ عاما» (الكويت: مطبوعات الإتحاد الوطني لطلبة الكويت، ١٩٦٩).

٧ ـ عبدالله النوري، قصة التعليم في الكويت في نصف قرن، ط١ ، (القاهرة : مكتبة الإستقامة، د.ت).

٨ ـ د. نجاة عبدالقادر الجاسم، التطور السياسي والإقتصادي للكويت

بين الحربين ١٩١٤ - ١٩٣٩، ط١، القاهرة ١٩٧٣).

٩ ـ عبدالعزيزحسين، محاضرات عن المجتمع العربي بالكويت، ط٢ (الكويت، دار قرطاس للنشر والتوزيع، ١٩٩٤).

١٠ ـ أحمد الشرباصي، أيام الكويت، ط١ (القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٥٣)، ص ٣٢٤

١١ ـ د. رؤوف شلبي، الشيخ حسن البنا: ومدرسة الإخوان المسلمين، ط١، (القاهرة: دار الأنصار، ١٩٧٨).

١٢ ـ محمد العجمي، الحركة العمالية والنقابية في الكويت، ط١، (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع (١٩٨٢).

١٣ ـ عوني جدوع العبيدي، جماعة الإخوان المسلمين في الأردن وفلسطين من عام ١٩٤٥ - ١٩٧٠: صفحات تاريخية، ط١، (عمان، ١٩٩١).

١٤ ـ د. عبدالله أبو عزة، مع الحركة الإسلامية في الدول العربية، ط١، (الكويت: دار القلم للنشر والتوزيع ١٩٨٦).

١٥ ـ د. عبدالله فهد النفيسي، الكويت والرأي الآخر، ط١، (لندن : دار طه للنشر، ١٩٨٧).

١٦ ـ محسن ابراهيم، لماذا منظمة الإشتراكيين اللبنانيين، ط١، (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠).

١٧ ـ هادي راشد، حل مجلس الأمة والحركة الدستورية في الكويت، ط١ ((د.ن) ١٩٩٢).

١٨ ـ ابراهيم بشمي، الكويت الواقع والرؤى : فرز الأوراق

الديمقراطية، ط١، (الشارقة : مطابع دار الخليج، ١٩٨٢).

ثانياً : الدوريات :

١ ـ د. محمد الرميحي، «حركة ١٩٣٨ الإصلاحية في الكويت والبحرين ودبي»، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، العدد ٤، أكتوبر ١٩٧٥ .

٢ ـ د. عبدالله حنا، «الملامح العامة للحركة الإسلامية في سوريا: من عصر النهضة إلى بداية الستينات»، مجلة «قضايا فكرية»، ١٦ أكتوبر ١٩٨٩، القاهرة.

٣ ـ حسن شكري «الإخوان المسلمون في اليمن: بالإرتباط بالتعليم والتثقيف الدينيين، ١٩٣٩ - ١٩٧٥، مجلة «الطليعة اليمانية»، السنة الرابعة، العدد الثامن، سبتمبر - أكتوبر ١٩٨٤، الجمهورية العربية اليمنية.

٤ ـ د. أحمد البغدادي ود. فلاح المديرس، «دراسة تحليلية لاتجاهات الرأي العام الكويتي حول مختلف القضايا السياسية المحلية»، المستقبل العربي، العدد ١٦٩، السنة الخامسة عشرة، مارس ١٩٩٣ .

٥ ـ د. فلاح المديرس، «التجمعات السياسية الكويتية» (مرحلة ما بعد التحرير)، السياسة الدولية، العدد ١١٤، أكتوبر ١٩٩٣.

ثالثاً : مذكرات ومنشورات ومحاضرات :

١ ـ مذكرات خالد سليمان العدساني، سكرتير مجلس الأمة الأول والثاني. مذكرات غير منشورة ومطبوعة على الآلة الكاتبة، (د.ت).

٢ ـ البيان التأسيسي للرابطة الكويتية، ١٩٥٦ .

٣ ـ التآمر على الديمقراطية في الكويت، منشورات أنصار الديمقراطية في الكويت، ١٩٧٨ .

٤ ـ أضواء على المعركة، بيان رقم واحد، جمعية الإرشاد الإسلامي، ١٩٥٦ .

٥ ـ أضواء على المعركة، بيان رقم اثنين، جمعية الإرشاد الإسلامي، ١٩٥٦ .

٦ ـ جمعية الإصلاح الإجتماعي، ٢٥ عاما من التأسيس، (د.ت).

٧ ـ إحصائية مستخرجة من سجلات جمعية الإصلاح الإجتماعي في الكويت حول عدد المنتمين للجمعية.

٨ ـ النظام الأساسي لجمعية الإصلاح الإجتماعي في الكويت.

٩ ـ الإحصائيات مستخرجة من الأرشيف الرسمي الخاص بالأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي.

١٠ ـ لمحات من تاريخ النضال الديمقراطي في الكويت، إتحاد الشباب الديمقراطي في الكويت.

١١ ـ عبداللطيف الدعيج - أحمد الديين، الحركة الديمقراطية الوطنية في الكويت: تحليل ونقد - نتائج وتوقعات، الجزء الأول، ١٩٧١، مطبوع على الآلة الكاتبة.

١٢ ـ مذكراتي مع الإخوان المسلمين في الكويت، مكتوبة بخط اليد، بدون اسم، غير منشورة.

١٣ ـ د. غانم النجار، مدخل للتطور السياسي في الكويت، الكويت، دار قرطاس للنشر والتوزيع، ١٩٩٤ .

١٤ ـ الطليعة في معركة الديمقراطية، (الكويت: [د.ن]، ١٩٨٤).

١٥ ـ جمعية الإصلاح الإجتماعي، رؤية إسلامية للدستور الكويتي، رسالة صادرة عن جمعية الإصلاح الإجتماعي حول تنقيح الدستور الكويتي (د.ن).

١٦ ـ برنامج الحركة الدستورية، مكتوب على الآلة الكاتبة، غير منشور، (د.ت).

١٧ ـ بيان صحفي حول أسباب مقاطعة المجلس الوطني، ١٦ مايو ١٩٩٠، الكويت.

١٨ ـ البيان الختامي للمؤتمر الشعبي الكويتي المنعقد في الفترة من ١٣ إلى ١٥ أكتوبر ١٩٩٠ .

١٩ ـ الحركة الدستورية الإسلامية، «نحو إستراتيجية دستورية إسلامية جديدة لإعادة بناء الكويت»، (د.ت).

٢٠ ـ البرنامج الإنتخابي للحركة الدستورية الإسلامية، ١٩٩٢ .

رابعاً : جرائد ومجلات :

١ ـ جريدةالسياسة، الكويت، ١٩٧١/١١/٢٢

٢ ـ مجلة الكويت، العدد العاشر، الكويت، ١٩٢٩

٣ ـ مجلة الإرشاد، الكويت، العدد الأول، رجب ١٣٧٦ هـ.

٤ ـ مجلة المجتمع، ١٩٩٠/٢/٢٠

٥ ـ مجلة الإرشاد، نيسان ١٩٥٨

٦ ـ مجلة الإرشاد، أغسطس ١٩٥٦

٧ ـ مجلة الإرشاد، نيسان ١٩٥٨

٨ ـ مجلة «الإتحاد»، الكويت، العدد ٤٨، السنة الخامسة، تشرين الثاني ١٩٧١

٩ ـ مجلة المجتمع، الكويت، العدد ٣١٥ ، ١٩٧٦/٨/٣١.

١٠ ـ مجلة المجتمع، الكويت، العدد ٣٨٠، ١٩٧٧/١٢/٢٧.

١١ ـ آفاق، العدد ٢٠، ١٩٨٩/٤/٢، السنة العاشرة.

١٢ ـ مجلة الإتحاد، العدد ٩٥ ، السنة السادسة عشرة، مايو ١٩٨٣.

١٣ ـ جريدة القبس، الكويت، ١٩٩٣/١٠/٢٣.

١٤ ـ جريدة الوطن، الكويت، ١٩٨٣/٥/٢.

١٥ ـ جريدة القبس، الكويت، ١٩٩٣/٣/٩.

١٦ ـ مجلة الأزمنةالعربية، دبي، ١٩٨١/٣/٢٠.

١٧ ـ مجلة المجتمع، الكويت، العدد ٥٣٩، ١٩٨١/٨/٢٥.

١٨ ـ مجلة المجتمع، الكويت، العدد ٥٢٠، ١٩٨١/٣/١٧.

١٩ ـ مجلة الطليعة، الكويت، ١٩٩٣/١٢/٨.

٢٠ ـ مجلة المجلة، لندن، العدد ٥٨١، ٢٧/٣/-٢/٤/١٩٩١.

٢١ ـ جريدة صوت الكويت، لندن، ١٩٩١/٧/٩.

٢٢ ـ جريدة الوطن، الكويت، ١٩٩١/٧/١١.

٢٣ ـ جريدة صوت الكويت، لندن، ١٩٩١/٧/٢.

٢٤ ـ المرابطون، العدد الثاني والثلاثون، لندن، ١٩٩١/٤/١١.

٢٥ ـ جريدة الحياة، لندن، ١٩٩٣/٤/١٠.

٢٦ ـ جريدة القبس، الكويت، ٤/ ١٠/ ١٩٩٣ .

٢٧ ـ جريدة السياسة، الكويت، ٤/ ١٠/ ١٩٩٣ .

خامساً : المقابلات :

١ ـ اسماعيل الشطي، الكويت، ٢٢/ ٣/ ١٩٨٣ .

٢ ـ فيصل الصانع، الكويت، ١٩/ ٣/ ١٩٨٣ .

٣ ـ أحمد الدعيج، الكويت، ١٧/ ٣/ ١٩٨٣ .

٤ ـ سامي أحمد المنيس، الكويت، ١/ ١٠/ ١٩٩٣ .

الهوامش

(١) د. محمد جواد رضا، معركة الإختلاط في الكويت: دراسة في الفكر الإجتماعي الكويتي (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٣)

(٢) لمزيد من الإطلاع حول تأثير عصر النهضة في البلاد العربية على المجتمع الكويتي. أنظر:

– خالد سعود الزيد، أدباء الكويت في قرنين، ط٣، (الكويت: المطبعة العصرية، ١٩٦٧).

– د. محمد حسن عبدالله، الحركة الأدبية والفكرية في الكويت، (الكويت: رابطة الأدباء في الكويت، ١٩٧٣).

– سيف مرزوق الشملان، من تاريخ الكويت، (القاهرة: مطبعة نهضة مصر، ١٩٥٩).

– عبدالعزيز الرشيد، تاريخ الكويت، (بيروت : مكتبة الحياة، ١٩٧١).

(٣) الإتحاد الوطني لطلبة الكويت، «الحركة الطلابية الكويتية في ٢٠ عاما» (الكويت: مطبوعات الإتحاد الوطني لطلبة الكويت، ١٩٦٩) ص ٢.

(٤) عبدالله النوري، قصة التعليم في الكويت في نصف قرن، (القاهرة : مكتبة الإستقامة، (د.ت) ص٥٧ – ٥٨ .

(٥) جريدة السياسة، الكويت، ٢٢/١١/١٩٧١.

(٦) مجلة الكويت، العدد العاشر، الكويت: ١٩٢٩ ص ٣٥٨.

(٧) عبدالعزيز الرشيد. مرجع سابق، ص ١٠٥

(٨) نفس المرجع السابق، ص ١٠٦

(٩) خالد سعود الزيد، مرجع سابق، ص ٣٦.

(١٠) لمزيد من الإطلاع حول الحركة الإصلاحية التي شهدها المجتمع الكويتي في عام ١٩٣٨ انظر:

– مذكرات خالد سليمان العدساني، سكرتير مجلس الأمة الأول والثاني، مذكرات غير منشورة ومطبوعة على الآلة الكاتبة، (د.ت).

– د. محمد الرميحي، «حركة ١٩٣٨ الإصلاحية في الكويت والبحرين ودبي»، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، العدد ٤، أكتوبر ١٩٧٥ ص٢٩ – ٦٨

– د. نجاة عبدالقاسم الجاسم، التطور السياسي والإقتصادي للكويت بين الحربين ١٩١٤ – ١٩٣٩، القاهرة ١٩٧٣، ص ٢٠٥ – ٢٥٢

(١١) عبدالعزيز حسين، محاضرات عن المجتمع العربي بالكويت، (االكويت: دار قرطاس للنشر والتوزيع، ١٩٩٤)، ص ١١١.

(١٢) أحمد الشرباصي، أيام الكويت، (القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٥٣)، ص ٣٢٤

(١٣) مقابلة مع إسماعيل الشطي، أحد قياديي جماعة الإخوان المسلمين في الكويت وممثل الحركة الدستورية الإسلامية في مجلس الأمة ورئيس تحرير مجلة «المجتمع» لسان حال جمعية الإصلاح الإجتماعي في الكويت سابقاً. ١٩٨٣/٣/٢٢ ، الكويت.

(١٤) نفس المرجع السابق.

(١٥) د. رؤوف شلبي، الشيخ حسن البنا: ومدرسة الإخوان المسلمين، (القاهرة: دار الأنصار، ١٩٧٨) ص٩٩ .

(١٦) د. عبدالله حنا، «الملامح العامة للحركة الإسلامية في سوريا: من عصر النهضة إلى بداية الستينات»، مجلة «قضايا فكرية» ، ١٦ أكتوبر ١٩٨٩، القاهرة، ص ٢٢٢

(١٧) أحمد السقاف، تطور الوعي القومي في الكويت. محاضرة ألقيت في جامعة الكويت، ١٩٨٣، كذلك أنظر أحمد الشرباصي مرجع سابق ص ٣١٧.

(١٨) تخلى خالد المسعود عن عضويته في «جمعية الإرشاد الإسلامي» بعد فترة قصيرة من انضمامه والتحق بعد ذلك في «حركة القوميين العرب»

(١٩) أحمد الشرباصي، مرجع سابق، ص ٣١٤

(٢٠) نفس المرجع السابق، ص ٣١٤ - ٣١٥

(٢١) نفس المرجع السابق، ص ٣١٥ - ٣١٨

(٢٢) نفس المرجع السابق، ص ٣١٨

(٢٣) مقابلة شخصية مع أحمد الدعيج، ١٩٨٣/٣/١٧ . يعد أحمد الدعيج عضو قيادي سابق في «جماعة الإخوان المسلمين» ومسؤول التنظيم الطلابي في الخمسينات

(٢٤) لمزيد من التفاصيل حول الهيكل التنظيمي لجماعة الإخوان المسلمين أنظر: رؤوف شلبي، مرجع سابق. وكذلك:

-R.P. Mitchell, {The Society of the muslim Brothers}, (London, 1969)

- Ishak Musa, Husaini, {The Moslem Brethren: the Greatest of Modern Islamic Movements} (Beirut, Khayats, 1956)

(٢٥) مجلة الإرشاد، الكويت، العدد الأول، رجب ١٣٧٦ هـ

(٢٦) مقابلة شخصية مع فيصل الصانع ١٩٨٣/٣/١٩ الكويت، عضو مؤسس لحزب البعث العربي الإشتراكي في الكويت ومن الذين عاصروا العمل السياسي في الخمسينات.

(٢٧) نفس المرجع السابق.

(٢٨) إسماعيل الشطي، مرجع سابق

(٢٩) أحمد الدعيج، مرجع سابق

(٣٠) محمد العجمي، الحركة العمالية والنقابية في الكويت، (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٢) ص٨٦ - ٨٧.

(٣١) أحمد الدعيج، مرجع سابق.

(٣٢) تم تأسيس «الرابطة الكويتية» في عام ١٩٥٨ . ولمزيد من الإطلاع حول نشاط «الرابطة الكويتية» أنظر: البيان التأسيسي للرابطة وكذلك البيانات التي صدرت عنها في فترة الخمسينات.

(٣٣) التآمر على الديمقراطية في الكويت، منشورات أنصار الديمقراطية في الكويت، ١٩٧٨ ص٤٥

(٣٤) حسن شكري، «الإخوان المسلمون في اليمن: بالإرتباط بالتعليم والتثقيف الدينيين، ١٩٣٩ - ١٩٧٥»، مجلة «الطليعة اليمانية» السنة الرابعة، العدد الثامن، سبتمبر - أكتوبر، ١٩٨٤، الجمهورية العربية اليمنية، ص ٧٤

(٣٥) يعد نجيب جويفل أحد الأعضاء القياديين في «جماعة الإخوان المسلمين» في مصر ولعب دوراً كبيراً في الإشراف على النشاط الحزبي للإخوان في الكويت، وكان نجيب جويفل محكوما عليه بالإعدام من قبل النظام الناصري في مصر وجاء إلى الكويت لتنظيم صفوف الإخوان في الكويت تحت إسم مستعار عبدالعزيزالسالم. هذا ما رواه لنا إسماعيل الشطي

(٣٦) عملت «جمعية الإرشاد الإسلامي» على تشكيل عد من اللجان مثل لجنة الرياضة، لجنة الجوالة، لجنة المساعدات، لجنة البر والخدمات الإجتماعية.

(٣٧) مجلة المجتمع، ١٩٩٠/٢/٢٠.

(٣٨) مجلة الإرشاد، نيسان ١٩٥٨.

(٣٩) أضواء على المعركة، بيان رقم واحد، ١٩٥٦.

(٤٠) أضواء على المعركة، بيان رقم اثنين، ١٩٥٦.

(٤١) مجلة الإرشاد . أغسطس ١٩٥٦ .
(٤٢) مجلة الإرشاد، نيسان ١٩٥٨ .
(٤٣) أحمد الدعيج، مرجع سابق.
(٤٤) عوني جدوع العبيدي، جماعة الإخوان المسلمين في الأردن وفلسطين من عام ١٩٤٥ - ١٩٧٠ : صفحات تاريخية (عمان: ١٩٩١)، ص ١٠٧ - ١٠٨ .
(٤٥) أحمد الدعيج ، مرجع سابق.
(٤٦) لمزيد من التفاصيل حول أحداث فبراير ١٩٥٩ ، أنظر:

- The Financial Times, 11 feb 1959, London.

- The Times, 11 feb. 1959, London.

(٤٧) جمعية الإصلاح الإجتماعي، ٢٥ عاماً من التأسيس، ص ١
(٤٨) د. عبدالله أبو عزة، مع الحركة الإسلامية في الدول العربية، (الكويت: دار القلم للنشر والتوزيع، ١٩٨٦)، ص ١٢٣
(٤٩) إحصائية مستخرجة من سجلات جمعية الإصلاح الإجتماعي في الكويت حول عدد المنتمين للجمعية.
(٥٠) النظام الأساسي لجمعية الإصلاح الإجتماعي في الكويت، ص٥ -٦
(٥١) جمعية الإصلاح الإجتماعي، مرجع سابق، ص١٢
(٥٢) نفس المرجع السابق، ص ١٧
(٥٣) هذه الإحصائيات مستخرجة من الأرشيف الرسمي الخاص بالأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي
(٥٤) د. عبدالله فهد النفيسي، الكويت والرأي الآخر، (لندن: دار طه للنشر، ١٩٧٨) ص ٩٥ إلى ص ١٣٠
(٥٥) لمحات من تاريخ النضال الديمقراطي في الكويت، إتحاد الشباب الديمقراطي في الكويت، ١٩٨٢ ، ص٥ ، ٦
(٥٦) لمزيد من الإطلاع حول التطورات التي حدثت في فروع «حركة القوميين العرب» في الوطن العربي انظر:

- Waild W. Kazziha, {Revolutionary Transformation in the Arab World: Habash and his Comrades from Nationalism to Marxism }, (London, Charles Knight, 1975).

- Basil Al-Kubaisi, R., {The Arab Nationalists Movement 1951 - 1971: From

Pressure Group to Socialist Party},ph. D. thesis, American University, Washington D. C., 1971.

- Tariq Ismael, {The Arab Left}, (N. Y., Syracuse University Press, 1976).

- محسن إبراهيم، لماذا منظمة الإشتراكيين اللبنانيين، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٠

- عبداللطيف الدعيج - أحمد الديين، الحركة الوطنية الديمقراطية في الكويت: تحليل ونقد - نتائج وتوقعات، الجزء الأول، ١٩٧٠، مطبوع على الآلة الكاتبة

(٥٧) الحركة الثورية الشعبية، حركة التقدميين الديمقراطيين، التجمع الوطني

(٥٨) مذكراتي مع الإخوان المسلمين في الكويت، مكتوبة بخط اليد، بدون اسم، غير منشورة، ص ١٨ إلى ٢١، ص ٤٩ إلى ٥٥.

(٥٩) نفس المرجع السابق، ص ٥٠، ٦٣ إلى ٦٩.

(٦٠) لمزيد من الإطلاع حول هذا الموضوع أنظر:

- د. محمد جواد رضا، مصدر سبق ذكره

- مجلة «الإتحاد» الكويت، العدد ٤٨، السنة الخامسة، نوفمبر ١٩٧١.

- د. محمد جواد رضا، مصدر سبق ذكره

- مجلة «الإتحاد»، الكويت، العدد ٤٨، السنة الخامسة، نوفمبر ١٩٧١.

(٦١) أنظر:

- د. غانم النجار، مذكرات في الإقتصاد السياسي الكويتي، (رابطة الإقتصاد والعلوم السياسية ١٩٨٦)، ص٨٩ - ٩٠

- الطليعة في معركة الديمقراطية (الكويت: (د.ن)، ١٩٨٤)، ص ١٣٢ - ١٣٣

(٦٢) مجلة المجتمع، الكويت، العدد ٣١٥، ١٩٧٦/٨/٣١

(٦٣) غانم النجار، مرجع سبق ذكره، ص ٩٦ - ٩٧

(٦٤) مجلة المجتمع، الكويت، العدد ٣٨٠، ١٩٧٧/١٢/٢٧

(٦٥) مذكراتي مع الإخوان المسلمين في الكويت، مرجع سابق، ص ١٨ - ١٩

(٦٦) آفاق، العدد ٢٠ ، ١٩٨٩/٤/٢، السنة العاشرة، وكذلك مجلة الإتحاد، العدد ٩٥، السنة السادسة عشرة، مايو ١٩٨٣. مما هو جدير بالذكر أنه في انتخابات أكتوبر عام ١٩٩٣ حققت القائمة الإئتلافية أعلى نسبة من الأصوات ٧ر٤٥٪ بينما حققت القائمة المنافسة الوسط الديمقراطي ٩ر١٨٪، أما القائمة الإسلامية الحرة فقد حققت ٤ر١٣٪، وحقق الإتحاد الإسلامي ٥ر١٢٪. ولمزيد من الإطلاع حول هذا الموضوع أنظر جريدة القبس، الكويت ١٩٩٣/١٠/٢٥

(٦٧) مذكراتي مع الإخوان المسلمين في الكويت، مرجع سابق ص ٨٣ إلى ص ٨٧

(٦٨) نفس المصدر السابق، ص ٧٣ إلى ص ٧٧
(٦٩) تعميم إداري رقم ٨٣/١٦، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة الكويت، ١٩٨٣/٤/٢، منشور في جريدة الوطن، ١٩٨٣/٥/٢
(٧٠) فريد العوض مدير عام اتحاد الجمعيات التعاونية، مقابلة منشورة في جريدة القبس، الكويت ١٩٩٣/٣/٩
(٧١) جمعية الإصلاح الإجتماعي، رؤية إسلامية للدستور الكويتي، رسالة صادرة عن جمعية الإصلاح الإجتماعي حول تنقيح الدستور الكويتي (د.ن.) (د.ت.)، ص ٦٣ إلى ص ٧٣
(٧٢) جمعية الإصلاح في عشرين عاما، مرجع سابق، ص ٢٥ إلى ٣٨.
(٧٣) إبراهيم بشمي، الكويت الواقع والرؤى: فرز الأوراق الديمقراطية (الشارقة: مطابع دار الخليج، ١٩٨٢) ص٥٠
(٧٤) مجلة الأزمنة العربية، دبي، ١٩٨١/٣/٢٠
(٧٥) مقابلة مع يوسف الحجي منشورة في مجلة المجتمع، الكويت، العدد ٥٣٩، ٢٥/ ١٩٨١/٨
(٧٦) مجلة المجتمع، الكويت، العدد ٥٢٠، ١٩٨١//٣/١٧
(٧٧) هادي راشد، حل مجلس الأمة والحركة الدستورية في الكويت (د.ن.) ١٩٩٢، ص ١٨ .
(٧٨) نفس المرجع السابق، ص ١٩
(٧٩) نفس المرجع السابق، ص ٢١
(٨٠) برنامج الحركة الدستورية، مكتوب على الآلة الكاتبة، غير منشور، (د.ت.).
(٨١) د. أحمد البغدادي ود. فلاح المديرس، «دراسة تحليلية لاتجاهات الرأي العام الكويتي حول مختلف القضايا السياسية المحلية»، المستقبل العربي، العدد ١٦٩ ، السنة الخامسة عشرة، مارس ١٩٩٣ .ص٨٧ إلى ص٩٢
(٨٢) أوراق من مفكرة مشارك، الذكرى الرابعة لانطلاقة اثنينات الديمقراطية، مجلة الطليعة، ١٩٩٣/١٢/٨ . وكذلك هادي راشد، مرجع سابق، ص ٣٧
(٨٣) لمزيد من الإطلاع حول الصدامات التي حدثت بين السلطة السياسية والحركة الدستورية أنظر:
- د. أحمد البغدادي ود. فلاح المديرس مصدر سبق ذكره
- هادي راشد. مرجع سبق ذكره، ص٤٠ إلى ٥٨

(٨٤) أنظر المذكرةالخاصة بمناشدة زعماء الإخوان المسلمين لأمير الكويت بتقليص مدة المجلس الوطني إلى عام واحد بدلاً من عامين، ١٩٩٠/٥/١٩ . وكان من بين من وقع على هذه المذكرة رئيس مجلس إدارة جمعية الإصلاح الإجتماعي عبدالله العلي المطوع، ورئيس مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي أحمد بزيع الياسين، ورئيس الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية يوسف الحجي. ومما هو جدير بالذكر أن الدكتور إسماعيل الشطي وهو أحد أقطاب «جماعة الإخوان المسلمين» في الكويت قد سحب توقيعه من البيان الصحفي الذي صدر عن مجموعة من الشخصيات الوطنية حول أسباب مقاطعة المجلس الوطني، ولمزيد من الإطلاع أنظر: «بيان صحفي حول أسباب مقاطعة المجلس الوطني»، ١٦ مايو ١٩٩٠، الكويت.

(٨٥) مقابلة مع رئيس تحرير نشرة «المرابطون» منشورة في مجلة المجلة، العدد ٥٨١، ٣/٢٧- ١٩٩١/٤/٢، لندن.

(٨٦) MIDDLE EAST INTERNATIONAL 28-SEPTEMBER 1990,NO 384, P. 9-87

(٨٧) مقابلة مع سامي المنيس، الأمين العام للمنبر الديمقراطي الكويتي، الكويت، ١/ ١٩٩٣/١٠، وكذلك:

Jacqueline S. Ismael, (Kuwait: Dependency and Class in a Rentier State), [University Press or Florida, 1993}, P. 173

(٨٨) البيان الختامي للمؤتمر الشعبي الكويتي المنعقد في الفترة من ١٣ إلى ١٥ أكتوبر ١٩٩٠، جدة، ص ٦-٧ وكذلك دستور دولة الكويت، مطبعة حكومة الكويت، ص ١١ - ١٢

(٨٩) أنظر في هذا الصدد د. فلاح المديرس، «التجمعات السياسية الكويتية (مرحلة ما بعد التحرير)، السياسة الدولية، العدد ١١٤، أكتوبر ١٩٩٣، ص٥٩- ٦٠

(٩٠) جريدة صوت الكويت، لندن، ١٩٩١/٧/٩

(٩١) إن جماعة الإخوان في الكويت ما زالوا مرتبطين تنظيمياً بعلاقات مع التنظيم الدولي للإخوان، والدليل على ذلك تأكيد المستشار مأمون الهضيبي، المتحدث الرسمي باسم جماعة الإخوان المسلمين وتنظيمها الدولي، في اللقاء الصحفي مع جريدة (الوطن) الكويتية بتاريخ ١٩٩١/٧/١١، على متانة العلاقات بين الإخوان في الكويت والتنظيم الدولي للإخوان. وكان الموقف الوحيد الذي اتخذه الإخوان في الكويت تجاه التنظيم الدولي للإخوان هو مجرد رأي شخصي لأحد قياديي الإخوان في الكويت في الرسالة التي بعثها إلى المرشد العام للإخوان التي تم نشرها في جريدة

(صوت الكويت) بتاريخ ١٩٩١/٧/٢

(٩٢) من الملاحظ أن كافة أعضاء اللجنة المركزية التأسيسية «للحركة الدستورية الإسلامية» من قيادات الصف الثاني في «جماعة الإخوان المسلمين» ومن الصامدين أثناء الإحتلال ومن العناصر الشابة مثل: جاسم مهلهل الياسين، عيسى ماجد الشاهين، الدكتور عادل الصبيح، الدكتور سامي الخترش، الدكتور وليد الوهيب، والدكتور نجيب الرفاعي. ولا تضم اللجنة المركزية التأسيسية للحركة الدستورية الإسلامية أيا من القيادات التاريخية للإخوان من الذين خرجوا من الكويت أثناء الإحتلال مثل: عبدالله العلي المطوع، يوسف الحجي. ولمزيد من الإطلاع حول تأسيس الحركة الدستورية الإسلامية أنظر: نشرة المرابطون، العدد الثاني والثلاثون، لندن، ١٩٩١/٤/١١.

(٩٣) لمزيد من الإطلاع حول برنامج الحركة الدستورية الإسلامية أنظر:

- الإطلاع حول تأسيس الحركة الدستورية الإسلامية أنظر: نشرة المرابطون، العدد الثاني والثلاثون، لندن، ١٩٩١/٤/١١

(٩٤) لمزيد من الإطلاع حول برنامج الحركة الدستورية الإسلامية أنظر:

- الحركة الدستورية الإسلامية، نحو إستراتيجية دستورية إسلامية جديدة لإعادة بناء الكويت، (د.ن.) (د.ت).
- البرنامج الإنتخابي للحركة الدستورية الإسلامية، ١٩٩٢.

(٩٥) مثل: جمال الكندري، الدكتور ناصر الصانع، الدكتور عادل الصبيح

(٩٦) خاض ممثل الحركة الدستورية الإسلامية مبارك الدويلة كمرشح لرئاسة المجلس بدعم من ولي العهد الشيخ سعد العبد الله، ضد أحمد السعدون، هذا ما صرح به الدكتور أحمد الخطيب، الكويت، ١٩٩٣/١٠/٣٠ ، للباحث، وكاد مبارك الدويلة أن يطيح بزعيم الحركة الدستورية (حد) وزعيم تكتل النواب ورئيس مجلس الأمة لعام ١٩٨٥ أحمد السعدون خاصة وأن هناك طموحا بين أغلبية النواب القبليين بأن يتولى أحد ممثلي القبائل منصب رئيس مجلس الأمة

(٩٧) أنظر: الندوة التي ألقاها الدكتور سامي الخترش أحد مؤسسي الحركة الدستورية الإسلامية في لندن المنشورة في جريدة «الحياة» ١٩٩٣/٤/١٠ ، لندن.

(٩٨) أنظر: الندوة التي ألقاها إسماعيل الشطي عضو مجلس الأمة وأحد قياديي الحركة الدستورية الإسلامية منشورة في جريدة القبس ١٩٩٣/١٠/٤، الكويت. وكذلك جريدة السياسة ١٩٩٣/١٠/٤، الكويت.

(٩٩) أنظر: تصريحات عضو مجلس الأمة وأحد قياديي الحركة الدستورية الإسلامية

مبارك الدويلة التي أدلى بها أثناء المقابلة الصحفية التي أجرتها صحيفة Kuwait Times بتاريخ ٢٣ أكتوبر ١٩٩٣ والذي أعلن عن عزم الإتجاه الإسلامي داخل البرلمان بطرح الثقة بوزير التربية والتعليم العالي بسبب منع أربع طالبات من دخول المختبرات الصحية وهن يرتدين النقاب، ومما هو جدير بالذكر أن ما يسمى بقضية النقاب قد أخذت وقتاً كبيراً من أعمال المجلس في دور الإنعقاد الأول من الفصل التشريعي السابع.

(١٠٠) مثل: جمعية الخريجين، رابطة الإجتماعيين، صندوق التوفير لموظفي الحكومة، جمعية المعلمين، رابطة الأدباء، الجمعية الإقتصادية، الجمعية الإجتماعية الثقافية النسائية، جمعية الصحافيين، جمعية المحامين، الإتحاد العام لعمال الكويت، اتحاد عمال البترول، الإتحاد الوطني لطلبة الكويت.

(١٠١)-101 Hewin, Relph, {The Miracle of Kuwait: A Golden Dream}, (London, H. Allen, 1963), pp. 182- 187.

(١٠٢) د. فلاح المديرس، «التجمعات السياسية الكويتية» (مرحلة ما بعد التحرير)، مرجع سابق. وكذلك د. أحمد البغدادي ود. فلاح المديرس، دراسة تحليلية لاتجاهات الرأي العام الكويتي حول مختلف القضايا السياسية المحلية، مرجع سابق.

(١٠٣) الحركة الدستورية الإسلامية، «نحو إستراتيجية دستورية إسلامية جديدة لإعادة بناء الكويت»، مرجع سابق، ص٨

صدرعن دار قرطاس

- التجمعات السياسية الكويتية — د. فلاح المديرس
- الدولة الإسلامية — د. أحمد البغدادي
- ملامح أولية حول نشأة التجمعات — د. فلاح المديرس
- حزب التحرير — د. أحمد البغدادي
- المسار الديموقراطي في الكويت — أحمد ديين
- الفكر الإسلامي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان — د. أحمد البغدادي
- "البدون" في الكويت — د. رشيد حمد العنزي

تطلب الإصدارات من

دار قرطاس للنشر والتوزيع - الكويت

حولي تقاطع شارع المثني مع شارع ابن خلدون - مجمع الشاهين

تليفون : ٦٠٣٢ ٢٦٥ فاكس : ٦٠٣١ ٢٦٥

ص.ب. ٣٥٣١٨، الشعب

